

وفي الجلسة ٤٠٦١، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد برنار كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الجلسة ٤٠٨٦ استمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية قدمها بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت السيد هادي العنابي، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام. وأدى أعضاء المجلس بتعليقات وطرخوا أسئلة تتصل بالإحاطة الإعلامية، رد عليها المتكلمان.

واليابان واليونان، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في إحدى الجلستين، أو كليتهما. وفي الجلسة ٤٠٦١، دُعي إلى المشاركة السيد برانيسلاف سردانوفيتش، بناء على طلب السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش. وفي الجلسة ٤٠٨٦ دُعي السيد فلاديسلاف يوفانوفيتش، بناء على طلبه، إلى الجلوس إلى طاولة المجلس أثناء المناقشة. ودُعي أيضا المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة، بناء على طلبه، ووفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة<sup>(٤٧١)</sup>.

(٤٧١) S/PV.4086 و S/PV.4061.

## ٢٨ - الحالة في جورجيا

الروسي، بوصفه جهة تسهيل، لصياغة بروتوكول مقبول من كلا طرفي النزاع، لم يُحرز سوى تقدم ضئيل. وشدد على أن الجانبين لا يزالان في حاجة إلى مساعدة خارجية لمعاونتهما على التوصل إلى حل دائم لنزاعهما، موصيا بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولكنه قال إنه يعتقد، بما أن الحالة في أبخازيا وولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة سيجري النظر فيهما في اجتماع مجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أنه سيكون من الملائم جعل التمديد لولاية البعثة مرهونا باستعراض مبكر من جانب مجلس الأمن إذا أفضت القرارات المتخذة في ذلك الاجتماع إلى تغيير ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الجلسة ٣٦١٨، المعقودة في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٦١٨): القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦)

في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ٩٩٣ (١٩٩٥)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، بجمهورية جورجيا<sup>(١)</sup> وتوصياته فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة بعد انتهاء ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦<sup>(٢)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأن عملية السلم الجورجية - الأبخازية لا تزال في حالة جمود وأن الحالة في منطقة مسؤولية البعثة لا تزال غير مستقرة ومتوترة. وذكر أنه، برغم الجهود المضنية التي بذلها الاتحاد

(١) لأغراض هذا الملحق، يشير مصطلح "أبخازيا" إلى "أبخازيا، جورجيا" بدون المساس بالمسائل المتعلقة بالمركز. وفي حالات أخرى أُبقي بقدر الإمكان على المصطلحات المستخدمة أصلا في الوثائق الرسمية.

(٢) S/1996/5.

المتحدة وقوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في المنطقة. وأكد أيضا أن حكومة جورجيا التزمت دوما بالحل السلمي للصراع إلا أن الانتهاكات العديدة للاتفاقات التي ارتكبتها في الوقت نفسه الجانب الأبخازي، ومنها انتهاكاته لأحكام قرارات مجلس الأمن، ومحاولاته تجاهل التزاماته والتهرب منها والتفاوض بشأن إلغائها، جعلت الجانب الجورجي يتوصل إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من إنفاذ السلام. وبناء على ذلك، فإنه يناشد مجلس الأمن أن يمد يد المساعدة لبلده مستخدما ما يتمتع به من قدرات لوقف المزيد من سفك الدماء واستعادة السلم في جورجيا. وأعرب عن أمل بلده في أن ينظر أعضاء المجلس وجميع الأطراف المعنية في الحالة في جورجيا مرة أخرى بشكل جدي وأن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع التصعيد الوشيك للزراع<sup>(٥)</sup>.

وأكد ممثل إيطاليا أن أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ينبغي ألا تسهم في إدامة جمود الحالة وشدد على ضرورة مواصلة البعثة الاضطلاع بدور دينامي. وقال إن ذلك الدور يجب أن يساعد على استعادة مناخ الأمن الذي سيجعل من الممكن في نهاية المطاف تسوية المشكلة الحرجة المتمثلة في عودة اللاجئين<sup>(٦)</sup>.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن مشروع القرار يؤكد مجددا تفاني المجتمع الدولي في تحقيق تسوية للصراع في أبخازيا من خلال إجراء حوار سياسي على أساس احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وكفالة حقوق الشعب المتعدد القوميات في ذلك البلد. وأكد أيضا أن المسؤولية الأساسية عن إنهاء الأزمة من خلال حل توافقي مقبول من الطرفين تقع على عاتق طرفي الصراع نفسيهما. وأبلغ الممثل المجلس أن بلده، في حين ظلت حالة العملية التفاوضية على تعقدها، يعمل بنشاط من أجل تشجيع الطرفين على التحلي بالمرونة

إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٣)</sup>. ووجه الرئيس أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة، يحيط فيها المجلس علما بمقتل ثمانية مدنيين في منطقة أبخازيا، أُدعي أنهم قُتلوا على يد "المقاتلين الأبخاز"<sup>(٤)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، قال ممثل جورجيا إن الموقف الراسخ لمجلس الأمن إزاء التطورات الجارية في منطقة جورجيا المضطربة أحبط بصورة متكررة تطلعات الانفصاليين إلى تقسيم البلد ووضع سيادته موضع الشك. وأضاف أن الانفصاليين الأبخاز يواصلون بعناد تخويف السكان المدنيين عن طريق الخطف والتعذيب وعمليات الإعدام دون محاكمة. وأبلغ المجلس بأنه، على الرغم من قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم دون قيد أو شرط، لم تتمكن سوى مجموعة صغيرة من الأشخاص المشردين من العودة إلى منطقة غالي، حيث تعيش في ظل تهديد مستمر. وأبلغ المجلس أيضا بأنه في ٥ كانون الثاني/يناير أقدم مقاتلون أبخاز على تعذيب وقتل مدنيين أبرياء. وأكد الممثل أن الانفصاليين، بقيامهم بهذا العمل، أبدوا مرة أخرى عدم اكتراثهم بالقرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن وتجاهلوا وجود مراقبي الأمم

(٣) S/1996/16.

(٤) S/1996/9.

(٥) S/PV.3618، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار  
للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦)،  
وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار  
٩٩٣ (١٩٩٥) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥،  
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير  
١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد التزامه بسيادة جورجيا وسلامتها  
الإقليمية،

وإذ يؤكد ضرورة أن يقوم الطرفان بتكثيف جهودهما، تحت  
رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، بغية  
التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز  
السياسي لأبخازيا، مع الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها  
الإقليمية.

وإذ يلاحظ عقد انتخابات رئاسية وبرلمانية في جورجيا في  
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وإذ يعرب عن أمله في أن تسهم هذه  
الانتخابات بصورة إيجابية في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتزاع  
في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين  
المتضررين بالتزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة وفقا  
 للقانون الدولي وكما هو وارد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة  
الطوعية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان،/أبريل ١٩٩٤،

وإذ يعرب عن استيائه من مواصلة السلطات الأبخازية وضع  
العقبات أمام هذه العودة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الحالة الإنسانية، وبخاصة  
في منطقة غالي حيث يستمر عدم توافر بيئة آمنة،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا لتزايد حالات العنف  
ولعمليات القتل التي ترتكب في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجانب  
الأبخازي، والتي ورد ذكرها في الرسالة المؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير  
١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا  
لدى الأمم المتحدة،

و ١٦ (فرنسا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (شيلي)؛ والصفحتان  
١٧ و ١٨ (المملكة المتحدة).

في نُهجهما للتسوية. وأخيرا، أعرب الممثل عن قلق وفد بلده  
إزاء الحالة المتعلقة بعودة اللاجئين والمشردين، وذكر أن  
الاتحاد الروسي يعتبر أنه من الضروري تأمين العودة الآمنة  
والشاملة للاجئين<sup>(٧)</sup>.

وأكد ممثل الصين أن التسوية النهائية لمسألة جورجيا  
تعتمد في التحليل النهائي على أبناء جورجيا من جميع  
الجماعات العرقية. وقال إنه لا يمكن للمجتمع الدولي، في  
هذا السياق، إلا أن يقوم بدور تكميلي داعم يستند إلى  
الإرادة السياسية للطرفين المعنيين. ولذلك، فإنه يحث الطرفين  
على أن يأخذا بعين الاعتبار المصالح الأساسية لأبناء جورجيا  
من جميع الجماعات العرقية وأن ينخرطا في محادثات سلام  
حقيقية من أجل إيجاد حل مناسب<sup>(٨)</sup>.

وتحدث العديد من الممثلين قبل إجراء التصويت  
وبعد فآدلوا بيانات أعربوا فيها عن انزعاجهم إزاء عدم  
تحقيق تقدم في المفاوضات وقلقهم بشأن الحالة الإنسانية.  
وأعربوا أيضا عن تأييدهم لدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في  
جورجيا وعن أملهم في إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية  
للصراع. وشددت وفود كثيرة على ضرورة تعاون الطرفين  
مع البعثة من أجل إيجاد مناخ آمن لعودة اللاجئين  
والمشردين. وأكد المتكلمون أيضا على أن أي تسوية يتم  
التوصل إليها ينبغي أن تحترم استقلال جورجيا وسيادتها  
وسلامتها الإقليمية<sup>(٩)</sup>.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٩) المرجع نفسه: الصفحتان ٤ و ٥ (ألمانيا)؛ والصفحتان  
٦ و ٧ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (بولندا)؛  
والصفحة ٩ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٠ و ١١  
(إندونيسيا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (بوتسوانا)؛ والصفحتان  
١٢ و ١٣ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (مصر)؛  
والصفحتان ١٤ و ١٥ (الولايات المتحدة)؛ والصفحتان ١٥

وضعهم إلى نصابه وفقا للاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤؛

٦ - **يطلب** إلى الجانب الأبخازي، في هذا الصدد، أن يشجع، كخطوة أولى، عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي، بسلامة وكرامة؛

٧ - **يدين** أعمال القتل العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة المرتكبة في أبخازيا، جورجيا، ويطلب إلى الجانب الأبخازي أن يكفل سلامة جميع الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها؛

٨ - **يطلب** إلى الطرفين تحسين تعاونهما مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لكمنولث الدول المستقلة بغية تهيئة بيئة آمنة لعودة اللاجئين والمشردين، ويطلب أيضا إليهما الوفاء بالتزاماتهما فيما يتعلق بأمن جميع أفراد الأمم المتحدة وكمنولث الدول المستقلة وحرية حركتهم، وفيما يتعلق بعمليات التفتيش التي تقوم بها البعثة على مواقع تخزين الأسلحة الثقيلة؛

٩ - **يرحب** بالتدابير الإضافية التي نفذتها البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية في منطقة غالي والرامية إلى تحسين الأحوال من أجل العودة الآمنة والمنظمة للاجئين والمشردين، وبجميع الجهود المناسبة في هذا الصدد؛

١٠ - **يعرب** عن تأييده التام لصياغة برنامج محدد لحماية حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، وتعزيزها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، ويطلب إلى السلطات الأبخازية أن تتعاون تعاونا كاملا مع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية؛

١١ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية تنتهي في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، على أن يقوم المجلس باستعراضها في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية؛

١٢ - **يكور** الإعراب عن تشجيعه للدول للإسهام في صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القسوات، الذي وقّع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ و/أو للجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك عمليات البعثة؛

١٤ - **يقرر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وإذ يشير إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر قمة بودابست الذي عقده مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة امتثال الطرفين على نحو كامل للقانون الإنساني الدولي،

وإذ يلاحظ أن اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ قد حظي بصفة عامة باحترام الطرفين بمساعدة قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لكمنولث الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا،

وإذ يعرب عن ارتياحه للتعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية في أداء كل منهما لولايته، وإذ يشيد بإسهامهما سويا في تحقيق استقرار الأوضاع في منطقة الصراع،

وإذ يعرب عن قلقه بشأن سلامة وأمن الأفراد التابعين للبعثة وكمنولث الدول المستقلة، وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على حرّيتهم في الحركة،

وإذ يلاحظ أن الاجتماع القادم لمجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة الذي سيعقد في موسكو في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ سينظر في مسألة تمديد ولاية قوة حفظ السلام الجماعية،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - **يعرب** عن بالغ قلقه إزاء استمرار توقف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للتراع في أبخازيا، جورجيا؛

٣ - **يعيد تأكيد** تأييده التام لجهود الأمين العام الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتراع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا، مع الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وكذلك للجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بصفته طرفا تيسيريا لتكثيف البحث عن تسوية سلمية للتراع، ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٤ - **يطلب** إلى الطرفين، ولا سيما الجانب الأبخازي، إحراز تقدم ملموس دون مزيد من التأخير نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويطلب إليهما أيضا أن يتعاونوا تعاونا كاملا مع الجهود التي يبذلها الأمين العام بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري؛

٥ - **يطلب** الجانب الأبخازي بأن يعجل بصورة ملموسة عملية العودة الاختيارية للاجئين والمشردين عن طريق الموافقة على جدول زمني يستند إلى الجدول الزمني الذي اقترحه مفاوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويطلبه أيضا بأن يكفل سلامة العائدين بمحض إرادتهم الموجودين بالفعل في المنطقة، وإعادة

نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وقرأ أيضا، مع التقدير، رسالة حكومة جورجيا والمقترحات الواردة فيها بشأن الوضع السياسي لأبخازيا.

ويلاحظ مجلس الأمن بقلق شديد فشل الأطراف المستمر في التوصل إلى تسوية سياسية شاملة. ويلاحظ أيضا الأثر الضار لهذا الفشل على الحالة الانسانية والتنمية الاقتصادية في المنطقة. وهو يدعو الأطراف، وبصفة خاصة الجانب الأبخازي، إلى أن تحقق تقدما ملموسا دون مزيد من التأخير.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده التام للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص والاتحاد الروسي، بوصفه وسيطا، من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة للتراع، بما في ذلك الوضع السياسي لأبخازيا، مع احترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. ويؤكد المجلس أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق تسوية سياسية شاملة تقع على عاتق الأطراف ذاتها.

ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها أعضاء رابطة الدول المستقلة، كما ورد بيانها في المرفق الرابع للوثيقة S/1996/74، لدعم هذه التسوية السياسية الشاملة.

ولا يزال يساور مجلس الأمن قلق بالغ لاستمرار السلطات الأبخازية في وضع العقبات أمام عودة اللاجئين والمشردين، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد السبل الكفيلة بتحسين احترام حقوق الإنسان في المنطقة، باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من العمل الهادف إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة.

ويحيط مجلس الأمن علما بالإسهام الكبير الذي قدمته بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام المشتركة لرابطة الدول المستقلة في تهدئة الحالة في منطقة التراع. وهو يعيد إلى الأذهان تشجيعه للدول الأعضاء على تقديم تبرعات، نقدية أو عينية، لصندوق التبرعات، دعما لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات و/أو الجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام. كما أنه يرحب بالتبرعات المذكورة في تقرير الأمين العام.

ويشعر مجلس الأمن مع ذلك بقلق بالغ لتدهور الأحوال الأمنية في منطقة غالي، الذي يضر بقدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على أداء المهام المكلفة بها. وهو يدين بث الألغام في منطقة غالي، الذي أدى إلى إزهاق الأرواح، بما في ذلك مقتل أحد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. فعملية بث الألغام هذه ينبغي أن تتوقف. ويطلب المجلس من الأطراف اتخاذ كل

## المقرر المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٥٨): بيان من الرئيس

في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وعملا بالفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ١٠٣٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا<sup>(١٠)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أنه بالرغم من الجهود النشيطة التي بذلها الاتحاد الروسي لشهور عديدة بوصفه وسيطا، فإن أيا من الجانبين لم يوقع على مشروع البروتوكول المتعلق بالعناصر الرئيسية لتسوية ذلك الصراع بسبب استمرار الخلاف بشأن الوضع السياسي لأبخازيا. وأضاف أنه ما دام هذا الجمود مستمرا، لا يمكن تحقيق تحسن ملموس في حالة المشردين واللاجئين الذين تشكل محتتهم مصدر قلق بالغ. وقال إنه رغم أنه من غير المرجح أن يحدد مشروع البروتوكول بوضوح المركز السياسي لأبخازيا، فإنه سيكون في حالة توقيعه بمثابة إطار لإجراء المزيد من المفاوضات والمناقشات بين الخبراء. وذكر الأمين العام أنه يرى دورا هاما للأمم المتحدة، لا سيما وأن الجانبين والاتحاد الروسي بوصفه وسيطا طلبوا مؤخرا إلى مبعوثه الخاص تعزيز دور المنظمة في البحث عن تسوية شاملة.

وفي الجلسة ٣٦٥٨، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (شيلي)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(١١)</sup>:

(١٠) S/1996/284.

(١١) S/PRST/1996/20.

طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(١٣)</sup>. ووجه الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي<sup>(١٤)</sup> يجيل بها نص القرار المتعلق بوجود القوات الجماعية لحفظ السلام ونص الإعلان المعتمد بشأن تسوية النزاع في منطقة ناغورني كاراباخ، وهما النصان الصادران عن جلسة مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المعقودة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦؛ ورسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا<sup>(١٥)</sup> يجيل بها رسالة أخرى مؤرخة ٦ تموز/يوليه وردت من رئيس جورجيا بشأن الحالة في أبخازيا.

وفي الجلسة نفسها، لاحظ ممثل جورجيا أن عملية السلام متوقفة تماما وأن منطقة غالي التي تركز عليها حاليا الجهود الدولية قد اجتاحتها الفوضى وعدم الشرعية. وأصبح العدد الصغير من اللاجئين الذين عادوا إلى وطنهم رهائن في أيدي عصابات اللصوص. وذكر أن الأمور بلغت حدا تتعرض معه للتهديد أرواح المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة ناهيك عن عجزهم عن تنفيذ مهامهم الموكلة إليهم. وذكر الممثل أيضا أن زرع الألغام في الإقليم تترتب عليه آثار بعيدة المدى مما يسمح للذين يرتكبون هذا العمل بتهيئة الظروف التي يُحرم فيها المراقبون الدوليون من المعلومات المستقاة من شهود العيان ويُخطط ويُدير فيها لإحباط جهود المجتمع الدولي. وقال إنه رغم إدراك حكومة جورجيا أن كلا الجانبين يتحمل المسؤولية عن صون السلام والاستقرار،

(١٣) S/1996/544.

(١٤) S/1997/371.

(١٥) S/1996/527.

ما تستطيع اتخاذه من تدابير لمنع. ويؤكد المجلس أن قدرة المجتمع الدولي على المساعدة تتوقف على التعاون التام للأطراف، وخصوصا على وفائها بالتزاماتها فيما يتعلق بسلامة الأفراد الدوليين وحريتهم في الحركة.

ويدعو مجلس الأمن الأمين العام إلى أن يبقى المجلس على علم بتطور الحالة.

## المقرر المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ (الجلسة

٣٦٨٠): القرار ١٠٦٥ (١٩٩٦)

في ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣٦ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن جميع جوانب الحالة في أبخازيا<sup>(١٦)</sup>. وأفاد الأمين العام في تقريره المجلس بأن العملية السياسية لا تزال متوقفة وأن القضية الأساسية محل النزاع، ألا وهي تحديد مركز سياسي لأبخازيا يحظى بقبول الطرفين، لا تزال بلا حل. وقال إنه لا يُرجح أن تأتي التدابير الإضافية التي تتخذها الأمم المتحدة لتحسين الأوضاع في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة السلاح بنتيجة فعالة ما لم يبد الطرفان الإرادة اللازمة للتعاون. وهو يوصي، على أمل أن يكون من الممكن إقناع الطرفين بالعمل على إعادة تنشيط عملية السلام، بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. ولكن بما أن ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة ستنتهي في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، فمن الواجب أن يخضع تمديد ولاية البعثة لاستعراض مبكر من قبل المجلس إذا أُخذت قرارات تقضي بتغيير ولاية القوة.

وفي الجلسة ٣٦٨٠، المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (فرنسا)، بموافقة المجلس، ممثلي جورجيا وأيرلندا، بناء على

(١٦) S/1996/507 و Add.1.

يسبب لوفد بلده قلقا متزايدا وهو المأزق الحالي في مسألة العودة المنظمة للاجئين. وتتوقع حكومة بلده أن يصدر مجلس الأمن طلبا حاسما بشأن هذه القضية يلقي في نهاية المطاف قبولا حسنا في سوخومي. واختتم الممثل كلمته قائلا إنه من الضروري اتخاذ تدابير عاجلة وواسعة النطاق لإزالة الخطر الواسع الانتشار الذي تسببه الألغام<sup>(١٩)</sup>.

وتكلم عدة ممثلين آخرين فدعوا الطرفين إلى بذل جهود حثيثة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية. وفي حين رحبت الوفود بإعراب حكومة جورجيا عن استعدادها للمضي قدما، فقد انتقدت استمرار السلطات الأبخازية في تعنتها وحثت سوخومي على إظهار مرونتها في سبيل التوصل إلى تسوية تقوم على سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية. وسلط الأعضاء الضوء أيضا على الحالة الإنسانية في المنطقة وعلى محنة اللاجئين والمشردين؛ وعلى إنشاء المكتب المعني بحقوق الإنسان في سوخومي؛ وتردي الحالة الأمنية في منطقة غالي حيث يشكل استمرار زرع الألغام تهديدا خطيرا لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والسكان المحليين وكذلك بالنسبة لحرية حركة مراقبي الأمم المتحدة. وأعرب أغلب المتكلمين أيضا عن تأييدهم لاقتراح وضع برنامج لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في أبخازيا تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا<sup>(٢٠)</sup>.

لا يمكن إجراء تقييم حقيقي لمواقف الأطراف، كما تبينها أعمالها، يستند إلى نهج متوازن. وتأمل حكومة بلده أن تُتخذ كل الخطوات الممكنة لتوسيع مشاركة المجتمع الدولي في تسوية الصراع. وهو يرى أنه من المفيد إيفاد ممثلين لمجلس الأمن إلى جورجيا لدراسة الحالة على الطبيعة. وأعرب الممثل أيضا عن أمله في أن يستخدم المجلس جميع الوسائل المتاحة له لإقناع الانفصاليين بأن سياستهم المحرّبة ميثوس منها<sup>(١٦)</sup>.

وأكد ممثل ألمانيا أن بلده يرحب بالدور القيّم والمعزز للاستقرار الذي تقوم به بعثة مراقبي الأمم المتحدة، إلا أن هذا الدور لا يمكن أن يكون مجرد دعم استمرار الحالة السياسية الراهنة بدون وجود احتمال تحقيق تسوية تفاوضية. وإذا استمر جمود الموقف السياسي الحالي، فقد يضطر المجلس إلى التساؤل عن الدور المقبل للأمم المتحدة في هذا الصراع. وأعرب الممثل أيضا عن قلق حكومة بلده بسبب تردي الحالة الأمنية الذي أدى بالفعل إلى توقف الدوريات التي تقوم بها البعثة. وذكر أنه ما لم يبد في الأفق أي تحسن فإن ذلك سيكون داعيا إلى إعادة النظر في المهام التي عُهد بإنجازها إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(١٧)</sup>.

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أنه لا بد من إيجاد تسوية عاجلة للصراع وإزالة آثاره. وقال إن بلده يجري مشاورات نشطة مع القادة الأبخاز مقترنة بتدابير لممارسة ضغوط قوية على الجانب الأبخازي، وفقا لقرارات مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخة ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وذلك بغية إعطاء الوضع في سوخومي<sup>(١٨)</sup> المزيد من المرونة والطابع البناء. ونَبّه أيضا إلى وجود موضوع آخر

(١٦) S/PV.3680 و Corr.1، الصفحتان ٣ و ٤.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(١٨) كانت سوخومي عاصمة أبخازيا بحكم الواقع.

(١٩) S/PV.3680 و Corr.1، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٢٠) المرجع نفسه: الصفحتان ٤ و ٥ (أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه: بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية والجمهورية السلوفاكية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ومالطة وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا والنرويج)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (شيلي)؛ والصفحة ٨ (الصين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١ (بولندا)؛

وإذ يذكر الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهما تتوقف على إرادتهما السياسية لحل النزاع من خلال الحوار والتراضي، وكذلك على تعاونهما التام مع البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية، بما في ذلك الوفاء بالتزامتهما بشأن سلامة الأفراد الدوليين وحرية تنقلهم،

وإذ يحيط علما بالقرار الذي اتخذته رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخ ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

وإذ يلاحظ أن رؤساء دول رابطة الدول المستقلة سينظرون في تمديد ولاية قوة حفظ السلام الجماعية إلى ما بعد ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٦،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦؛

٢ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء استمرار توقف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع في أبخازيا، جورجيا؛

٣ - يؤكّد من جديد التزامه بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وكذلك بضرورة تحديد مركز أبخازيا في إطار الالتزام التام بهذه المبادئ، ويشدد على عدم مقبولية أي إجراء يخالف لهذه المبادئ قد تتخذها القيادة الأبخازية؛

٤ - يعيد تأكيد تأييده التام لجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وللجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بصفته طرفاً تيسيراً لمواصلة تكثيف البحث عن تسوية سلمية للنزاع، ويشجع الأمين العام على تكثيف جهوده لتحقيق هذه الغاية، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يطلب إلى الطرفين، ولا سيما الجانب الأبخازي، إحراز تقدم ملموس دون مزيد من التأخير نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويطلب إليهما أيضاً أن يتعاوننا تعاوناً كاملاً مع الجهود التي يبذلها الأمين العام بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري؛

٦ - يؤكّد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتضررين بالنزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وطبقاً لما ورد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويدين استمرار الجانب الأبخازي في عرقلة هذه العودة، ويشدد على عدم مقبولية أي صلة بين عودة اللاجئين والمشردين، من جانب، ومسألة المركز السياسي لأبخازيا، جورجيا، من جانب آخر؛

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعْتُمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٦٥ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦،

وإذ يلاحظ مع بالغ القلق استمرار عجز الطرفين عن حل خلافاتهما بسبب الموقف المتشدد الذي يتخذه الجانب الأبخازي، وإذ يشدد على ضرورة قيام الطرفين، دون تأخير، بتكثيف جهودهما، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي، كطرف تيسيري، بغية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وفي وقت مبكر للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكّد من جديد ضرورة احترام الطرفين لحقوق الإنسان بكل دقة، وإذ يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد سبل لتحسين مراعاة الطرفين لهذه الحقوق باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من الأعمال الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة،

وإذ يلاحظ أن اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ كان موضع احترام عام من قبل الطرفين بمساعدة قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا،

وإذ يثني على المساهمة التي قدمتها البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية من أجل إقرار الحالة في منطقة النزاع، وإذ يشدد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق فيما بينهما بشكل وثيق في مجال اضطلاع كل منهما بولايته،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء تدهور الأحوال الأمنية في منطقة غالي وفيما يتصل بأمن وسلامة السكان المحليين واللاجئين والمشردين العائدين إلى المنطقة، وأفراد البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية،

والصفحتان ١٢ و ١٣ (إندونيسيا)؛ والصفحة ١٣ (مصر)؛ والصفحات ١٣ إلى ١٥ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (بوتسوانا)؛ والصفحة ١٥ (إيطاليا)؛ والصفحتان ١٦ و ١٧ (الولايات المتحدة).

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في وسائل توفير مساعدة تقنية ومالية من أجل إعادة بناء اقتصاد أبخازيا، جورجيا، بعد أن تتكامل المفاوضات السياسية بالنجاح؛

١٦ - يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريرا عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، بما في ذلك عمليات البعثة؛

١٧ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

وتكلم ممثل فرنسا بعد إجراء التصويت، فأكد ضرورة استئناف المفاوضات السياسية بشكل عاجل وإزالة العقبات أمام عودة اللاجئين والمشردين. وأضاف في هذا الصدد أن تطور الحالة في منطقة غالي سيكون محكا لجدية الممثلين الأبخاز. وقال إن الرفض المستمر للتعاون في هذه القضية لن يفيد إلا في دفع المجتمع الدولي إلى أن يدين بأقصى العبارات ما يُعتبر سياسة متعمدة "للتطهير العرقي"<sup>(٢١)</sup>.

المقرر المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦  
(الجلسة ٣٧٠٧): القرار ١٠٧٧ (١٩٩٦)  
وبيان من الرئيس

في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٦٥ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا بشأن ما يمكن اتخاذه من ترتيبات لإنشاء مكتب معني بحقوق الإنسان في سوخومي بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا<sup>(٢٢)</sup>.

وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وعملا بالفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٠٦٥ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا وعن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٢٣)</sup>. وذكر

٧ - يطالب الجانب الأبخازي بأي يُعجل بشكل كبير من عملية العودة الاختيارية للاجئين والمشردين، دون تأخير أو شروط مسبقة، وخاصة من خلال قبول جدول زمني يستند إلى الجدول الذي اقترحه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويطلبه أيضا بأن يكفل سلامة العائدين بشكل تلقائي الموجودين في المنطقة بالفعل، وأن يضيف الطابع النظامي على وضعهم بالتعاون مع المفوضية السامية ووفقا للاتفاق الرباعي، وخاصة في منطقة غالي؛

٨ - يشير إلى الاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع قمة بودابست لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، ويؤكد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية التي نجمت عن النزاع؛

٩ - يدين عمليات القتل التي جرت بدوافع عرقية، وسائر أعمال العنف المتعلقة بأسباب عرقية؛

١٠ - يدين زرع الألغام في منطقة غالي، مما أدى بالفعل إلى وفيات وإصابات عديدة بين السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام والمراقبين من المجتمع الدولي، ويطلب إلى الطرفين أن يتخذوا كافة ما يمكنهما من تدابير لمنع زرع الألغام وأن يتعاونوا بشكل كامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل الوفاء بالتزامهما بكفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية والمنظمات الإنسانية الدولية وحرية تنقلهم؛

١١ - يشجع الأمين العام على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التهديد الناشئ عن زرع الألغام، بهدف تحسين الأحوال الأمنية من أجل تقليل المخاطر بالنسبة لأفراد البعثة، وهيمية ظروف موثوقة للاضطلاع بولايتها على نحو فعال؛

١٢ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة إضافية تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية؛

١٣ - يعرب عن تأييده الشام لتنفيذ برنامج محدد يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن الترتيبات التي يمكن اتخاذهما لإنشاء مكتب معني بحقوق الإنسان في سوخومي؛

١٤ - يكرر الإعراب عن تشجيعه للدول للإسهام في صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الذي وقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ و/أو فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون؛

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٢) S/1996/644.

(٢٣) S/1996/843.

ولاية حفظ السلام الرئيسية، وذكر أن وفد بلده يرى أن عمليات حفظ السلام ينبغي أن تكون لها ولاية واضحة ولا يمكن أن تكون تلك الولاية جامعة مانعة وينبغي من باب أولى ألا تكون موسعة أكثر من اللازم بتولي تلك العمليات مسؤوليات تدخل في دوائر اختصاصات وكالات أخرى. وأعرب عن أسفه لعدم قبول التعديلات التي قدمتها الصين استنادا إلى ذلك الموقف المبدئي. وأعرب أيضا عن اعتقاد الصين بأن الإذن بإنشاء المكتب السالف الذكر يتجاوز اختصاص مجلس الأمن، وأضاف أنه لا يتماشى مع الاتفاق المبرم بين الطرفين المعنيين. ولذلك سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت على مشروع القرار. وأكد الممثل أنه حتى إذا اعتمد مشروع القرار، فإنه ينبغي ألا يشكل سابقة بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام<sup>(٢٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بأغلبية ١٤ صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد (الصين) عن التصويت، بوصفه القرار ١٠٧٧ (١٩٩٦)<sup>(٢٦)</sup> وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته ٩٣٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٤، و ١٠٣٦ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، و ١٠٦٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخين ١ تموز/يوليه و ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦،

وإذ يؤكد من جديد تأييده التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٦، وبخاصة الفقرة ١٨ منه، ويقرر أن يكون المكتب المشار إليه في هذا التقرير جزءا من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

(٢٥) S/PV.3707، الصفحتان ٢ و ٣.

(٢٦) للاطلاع على التصويت، انظر S/PV.3707، الصفحة ٣.

الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من اضطراب البعثة إلى تقليص أنشطة الدوريات التي تقوم بها في قطاع غالي بسبب استمرار خطر الألغام، فقد تمكنت من تنفيذ بعض المهام الموكلة إليها في المنطقة. وأبلغ المجلس بأن عملية السلام لا تزال معقدة وأنه لم يتحقق أي تقدم بشأن مسألة عودة اللاجئين والمشردين إلى أبخازيا. وقد طلب بناء على ذلك إلى مبعوثه الخاص أن يقوم بزيارة المنطقة في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بهدف تقييم الحالة مع ممثلي الجانبين ومع الاتحاد الروسي. وبناء على تقييم المبعوث الخاص للحالة، سينظر الأمين العام فيما يمكن للأمم المتحدة اتخاذه من خطوات لإحياء عملية السلام.

وفي الجلسة ٣٧٠٧، المعقودة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (هندوراس)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة<sup>(٢٤)</sup>.

وتكلم ممثل الصين قبل إجراء التصويت فقال إنه طبقا للاتفاق الذي توصل إليه الطرفان في جورجيا، ستقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإنشاء مكتب معني بحقوق الإنسان في أبخازيا. ولضمان كفاءة المكتب وسلامته أوصى الأمين العام بأن توفر له بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مرافق الدعم اللازمة. وأكد الممثل أن مجلس الأمن أناط بالبعثة

القوات ويعرب عن قلقه إزاء الانتهاكات المشار إليها في تقرير الأمين العام، وبخاصة الانتهاكات الخطيرة التي حدثت مؤخرا في المناطق المحدودة السلاح.

ويشدد مجلس الأمن على أن قدرة المجتمع الدولي على المساعدة تتوقف على التعاون الكامل من جانب الطرفين، وخصوصا وفاءهما بالتزامهما المتعلقة بسلامة الموظفين الدوليين وحرية تنقلهم.

ويشعر مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء إعلان الجانب الأبخازي أن ما يسمى بالانتخابات البرلمانية ستجرى في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. فإن إجراء هذه الانتخابات لا يكون ممكنا إلا بعد تقرير المركز السياسي لأبخازيا عن طريق المفاوضات فيما يتعلق بالسيادة والسلامة الإقليمية لجورجيا داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفي إطار تسوية سياسية شاملة، وبضمان إمكانية المشاركة الكاملة من جانب جميع اللاحقين والمشردين. ويلاحظ المجلس أن الشروط الضرورية لإجراء هذه الانتخابات غير متوفرة في الوقت الحاضر. ويدعو الجانب الأبخازي إلى إلغاء هذه الانتخابات ويدعو كذلك كلا الجانبين إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر.

ولا يزال مجلس الأمن يشعر ببالغ القلق إزاء استمرار السلطات الأبخازية في إعاقه عودة اللاحقين والمشردين، الأمر الذي لا يمكن قبوله على الإطلاق.

ويرحب مجلس الأمن بالتعاون الحميد القائم بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أبخازيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وجهودهما المبذولة لتعزيز استقرار الحالة في منطقة النزاع.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل إبقائه على علم وثيق بالحالة.

### المقرر المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٣٥): القرار ١٠٩٦ (١٩٩٧)

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٦٥ (١٩٩٦)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا يتناول الحالة في أبخازيا ويعرض آخر المستجدات فيما يتعلق بعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٢٨)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن القضايا الرئيسية المتعلقة بعملية السلام لا تزال بدون حل. وأضاف

وخاضعا لسلطة رئيس البعثة، وذلك تمشيا مع الترتيبات الوارد وصفها في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة التعاون الوثيق مع حكومة جورجيا لتحديد أولويات البرامج المشار إليها في تقرير الأمين العام المذكورين أعلاه والتشاور الوثيق في تنفيذها؛

٣ - يطلب أيضا إلى الأمين العام اتخاذ ترتيبات المتابعة اللازمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٢٧)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وأحاط علما أيضا برسالة الممثل الدائم لجورجيا الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

ويلاحظ مجلس الأمن ببالغ القلق أنه لم يتحقق أي تقدم يذكر حتى الآن نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا، وباحترام سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لقيام الأمم المتحدة بدور فعال، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، بهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة. وفي سياق الزيارة الأخيرة للمنطقة، التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يضطلع بمزيد من الجهود وأن يضع مقترحات لإنعاش عملية السلام المتوقفة.

ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية الأولى عن تحقيق الإنعاش لعملية السلام تقع على عاتق الطرفين نفسيهما، ويدعوهما، وبخاصة الجانب الأبخازي، إلى استئناف المناقشات والتوصل إلى تقدم ملموس في المفاوضات.

ويساور مجلس الأمن قلق عميق إزاء تدهور الحالة في منطقة غالي وما لهذا التدهور من أثر سلبي على قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على الاضطلاع بالمهام الموكولة إليها. ويدين المجلي زرع الألغام البرية وغير ذلك من الأخطار المشار إليها في تقرير الأمين العام التي تهدد البعثة والقوات الجماعية لحفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويدعو المجلس كلا الطرفين إلى اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لمنع جميع هذه الأعمال.

ويدعو مجلس الأمن كلا الطرفين إلى احترام اتفاق موسكو المبرم في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين

الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ فيما يتعلق بالحالة في جورجيا؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يجيل بها نسخة من رسالة أخرى مؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وردت إلى الأمين العام من رئيس المجلس الأعلى لأبخازيا<sup>(٣١)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٩٦ (١٩٩٧)، وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٠٦٥ (١٩٩٦) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦، وإذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦،  
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧،

وإذ يعترف بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص والاتحاد الروسي، كطرف تيسيري، ومجموعة أصدقاء الأمين العام المعنيين بجورجيا دعماً لعملية السلم، حسب المشار إليه في التقرير،

وإذ يلاحظ بقلق بالغ استمرار عجز الطرفين عن تسوية خلافتهما بسبب الموقف المتشدد الذي يتخذه الجانب الأبخازي، وإذ يشدد على ضرورة قيام الطرفين، دون تأخير، بتكثيف جهودهما، تحت رعاية الأمم المتحدة وبمساعدة الاتحاد الروسي، كطرف تيسيري، بغية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وفي وقت مبكر للتزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يلاحظ افتتاح مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة احترام الطرفين لحقوق الإنسان احتراماً تاماً، وإذ يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد سبل لتحسين مراعاة الطرفين لهذه الحقوق باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من العمل الرامي إلى إيجاد تسوية سياسية شاملة،

أن دور الأمم المتحدة ينبغي أن يكون دعم جهود الجانبين للتوصل إلى حلول وسط مقبولة لكليهما تكون الأساس لتسوية شاملة. وأبلغ المجلس بأن الأوضاع في قطاع غالي لم يطرأ عليها أي تحسن. فلا تزال أعمال العنف تُرتكب ويبدو أن بعضها تنظمه جماعات مسلحة تعمل انطلاقاً من جنوب نهر إنغوري وأنه خارج عن سيطرة حكومة جورجيا. وإذا سُمح لهذا الوضع بالاستمرار، فسيكون من الأصعب على البعثة أن تسهم في تهيئة الأوضاع المواتية لعودة آمنة ومنظمة للاجئين. وناشد الأمين العام جميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير فعالة لإنهاء وضع لا يمكن أن تكون له إلا آثار سلبية على عودة السلام إلى المنطقة. وختاماً، ذكر الأمين العام أنه على الرغم من الظروف الصعبة التي تعمل البعثة في ظلها، فإن وجودها لا يزال عاملاً مساعداً على الاستقرار في المنطقة وهو يوفر دعماً مفيداً للعملية السياسية. وبناء على ذلك، فإنه يوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة ستة أشهر إضافية تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وفي الجلسة ٣٧٣٥، المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (اليابان)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٢٩)</sup>. ووجه انتباه المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا<sup>(٣٠)</sup> يجيل بها نص أحكام

(٢٩) S/1997/93.

(٣٠) S/1997/57.

(٣١) S/1997/75.

٤ - يعيد تأكيد تأييده النام لقيام الأمم المتحدة بدور نشط في عملية السلم، ويرحب بجهود الأمين العام ومبعوثه الخاص الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للزراع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وللجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيراً لمواصلة تكثيف السعي نحو إيجاد تسوية سلمية للزراع، ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري وبدعم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٥ - يرحب في هذا السياق بمبادرة الأمين العام المبينة في تقريره والرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية السلم؛

٦ - يهيب بالطرفين، ولا سيما الجانب الأبخازي، إحراز تقدم ملموس دون مزيد من التأخير نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويهيب بهما كذلك أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الجهود التي يبذلها الأمين العام بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري؛

٧ - يرحب بتجديد الحوار المباشر على مستوى رفيع بين الطرفين، ويهيب بهما تكثيف السعي للتوصل إلى حل سلمي عن طريق زيادة توسيع اتصالاتهما، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من دعم إذا طلب الطرفان ذلك؛

٨ - يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتأثرين بالزراع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقاً للقانون الدولي وطبقاً لما ورد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويدين استمرار عرقلة هذه العودة، ويشدد على عدم مقبولية أي ربط بين عودة اللاجئين والمشردين، ومسألة المركز السياسي لأبخازيا، جورجيا؛

٩ - يشير إلى الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، ويؤكد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية التي نجمت عن الزراع؛

١٠ - يكرر تأكيد إدانته لعمليات القتل، ولا سيما التي جرت بدوافع عرقية، وسائر أعمال العنف التي تجري بدوافع عرقية؛

١١ - يكرر تأكيد مطالبته للجانب الأبخازي بأن يُعجل بشكل كبير عملية العودة الاختيارية للاجئين والمشردين، دون تأخير أو شروط مسبقة، وخاصة من خلال قبول جدول زمني يستند إلى الجدول الذي اقترحه مفضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ويطلبه كذلك بأن يكفل سلامة العائدين بشكل تلقائي الموجودين في المنطقة بالفعل، وأن يجعل وضعهم نظامياً بالتعاون مع المفوضية السامية ووفقاً للاتفاق الرباعي، وخاصة من منطقة غالي؛

وإذ يلاحظ مع القلق ما وقع مؤخراً من انتهاكات متكررة، من الجانبين، لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤، وكذلك أعمال العنف التي تنظمها المجموعات المسلحة العاملة انطلاقاً من جنوب نهر إنغوري وخارج سيطرة حكومة جورجيا،

وإذ يثني على المساهمة التي تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لـ كمنولث الدول المستقلة من أجل إقرار الحالة في منطقة الزراع، وإذ يلاحظ تطور التعاون فيما بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية بشكل ملحوظ، وإذ يشدد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق فيما بينهما بشكل وثيق في مجال اضطلاع كل منهما بولايته،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الأحوال الأمنية في منطقة غالي، وما رافقها من زيادة في أعمال العنف من جانب المجموعات المسلحة، والقيام بزراع الألغام بصورة عشوائية، ومنها أنواع جديدة من الألغام، وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً لاستمرار تدهور أمن وسلامة السكان المحليين واللاجئين والمشردين العائدين إلى المنطقة وأفراد البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية،

وإذ يذكر الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهما تتوقف على إرادتهما السياسية لتسوية الزراع من خلال الحوار والتراضي، وكذلك على تعاونهما التام مع البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية، بما في ذلك الوفاء بالتزامتهما بشأن سلامة الأفراد الدوليين وحرية تنقلهم،

وإذ يحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ القاضي بتوسيع نطاق ولاية قوة حفظ السلام الجماعية في منطقة الزراع في أبخازيا، جورجيا، وتمديدتها حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧؛

٢ - يكرر الإعراب عن قلقه البالغ إزاء استمرار عدم التوصل إلى تحقيق تسوية شاملة للزراع في أبخازيا، جورجيا؛

٣ - يؤكد من جديد التزامه بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وكذلك بضرورة تحديد مركز أبخازيا في إطار الالتزام التام بهذه المبادئ، ويشدد على عدم مقبولية أي إجراء يخالف لهذه المبادئ قد تتخذه القيادة الأبخازية، ولا سيما قيامها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإجراء انتخابات برلمانية زائفة وغير قانونية في أبخازيا، جورجيا؛

اتخاذ هذا القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عمليات البعثة، وأن يقدم في تقريره توصيات بشأن طابع وجود الأمم المتحدة، ويعرب في هذا الصدد عن اعترامه إجراء استعراض شامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية؛

٢١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة

٣٧٧٤): بيان من الرئيس

في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٩٦ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٣٢)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن طرفي النزاع مصممان على ما يبدو على مواصلة اتصالاتهما المباشرة وتوسيع نطاق علاقتهما الثنائية. وأضاف أن الاتحاد الروسي أيد أيضاً تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في العملية السياسية ويوافق على أن تهتدي الجهود المقبلة لإقرار السلام بتحسين تبادل المعلومات والتنسيق. واستجابة للمطالب المتزايدة الناشئة عن تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في عملية إقرار السلام، يعزز الأمين العام تعيين ممثل خاص مقيم يتخذ مقراً له في تبليسي وسوخومي ويكون خلفاً لمبعوثه الخاص الحالي في جورجيا. وأعرب الأمين العام أيضاً عن اعترامه تعزيز العنصر السياسي في البعثة بنشر عدد قليل من الموظفين الإضافيين المتخصصين في الشؤون السياسية والمدنية والقانونية.

وفي الجلسة ٣٧٧٤، المعقودة في ٨ أيار/مايو ١٩٩٧

وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (جمهورية كوريا)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت. ثم

(٣٢) S/1997/340.

١٢ - يرحب في هذا السياق بالاجتماع المعقود يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في غالي بشأن استئناف عودة اللاجئين والمشردين النظامية، ولا سيما إلى منطقة غالي، ويهيب بالطرفين مواصلة هذه المفاوضات؛

١٣ - يهيب بالطرفين أن يكفلا التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

١٤ - يدين الاستمرار في زرع الألغام، ولا سيما زرع أنواع جديدة منها في منطقة غالي، مما أدى بالفعل إلى عدة وفيات وإصابات بين السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام والمراقبين من المجتمع الدولي، ويهيب بالطرفين أن يتخذا كافة ما يمكنهما من تدابير لمنع زرع الألغام ومنع تكثيف الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وأن يتعاونوا بشكل كامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل الوفاء بالتزامتهما بكفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية والمنظمات الإنسانية الدولية وحرية تنقلهم؛

١٥ - يحث الأمين العام على اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة التهديد الناشئ عن زرع الألغام، بهدف تحسين الأحوال الأمنية من أجل تقليل المخاطر التي يتعرض لها أفراد البعثة، وتهيئة الظروف المواتية للاضطلاع بولايتها على نحو فعال؛

١٦ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغيرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية؛

١٧ - يعرب عن تأييده التام لتنفيذ برنامج محدد يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا، ويلاحظ في هذا السياق افتتاح مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ كجزء من البعثة، تحت سلطة رئيس البعثة، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل ترتيبات المتابعة اللازمة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأن يواصل التعاون الوثيق مع حكومة جورجيا؛

١٨ - يؤكد من جديد تشجيعه للدول على الإسهام في صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق موسكو و/أو من أجل الجوانب الإنسانية التي تشمل إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في وسائل توفير المساعدة التقنية والمالية من أجل إعادة بناء اقتصاد أبخازيا، جورجيا، بعد أن تتكامل المفاوضات السياسية بالنجاح؛

٢٠ - يطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ

ويعترف مجلس الأمن بالجهود المبذولة دعماً لعملية السلم من جانب الأمين العام وممثلته الخاص، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمجموعة أصدقاء الأمين العام بشأن جورجيا، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

وفي هذا السياق، يعرب مجلس الأمن عن تأييده التام للمقترحات المقدمة من الأمين العام في تقريره المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من أجل تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في عملية صنع السلام. ويؤيد تأييداً تاماً، بصفة خاصة، اعتراف الأمين العام عقد اجتماع مع الطرفين لتحديد المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم سياسي ملموس. ويشجع المجلس الأمين العام على استكشاف فكرة إعادة تنشيط لجنة التنسيق وإنشاء أفرقة خبراء بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك.

ويرحب مجلس الأمن باعتراف الأمين العام بتعيين ممثل خاص مقيم، خلفاً لمبعوثه الخاص الحالي في جورجيا، وتعزيز العنصر السياسي في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا (البعثة).

ويشجع مجلس الأمن كذلك الأمين العام على اتخاذ ما تقتضيه الحالة من خطوات، بالتعاون مع الطرفين، بغية ضمان العودة الفورية والأمنة للاجئين والمشردين إلى ديارهم، بمساعدة جميع المنظمات الدولية المعنية. ويحيط المجلس علماً ببدء أنشطة مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا.

ولا يزال مجلس الأمن يشدد على أن المسؤولية الأساسية عن إعادة تنشيط عملية السلام تقع على عاتق الطرفين نفسيهما. ويرحب باستمرار إجراء الحوار المباشر بينهما. ويطلب المجلس إليهما، ولا سيما الجانب الأبخازي، تكثيف السعي من أجل التوصل إلى تسوية بالوسائل السلمية عن طريق مواصلة توسيع نطاق اتصالاتهما ويطلب إلى الأمين العام أن يوفر جميع أشكال الدعم المناسبة، إذا طلب الطرفان ذلك. ويلاحظ المجلس النداء الموجه من الأمين العام إلى الطرفين كليهما لمواصلة المناقشات الحالية من أجل تنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧.

وما زال مجلس الأمن يساوره قلق عميق إزاء استمرار تدهور أحوال الأمن في منطقة غالي، بما في ذلك أعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة وبت الألغام بصورة عشوائية وعمليات السرقات المسلحة وما نجم عن ذلك من تدهور أحوال السلامة والأمن فيما يتعلق بالسكان المحليين واللاجئين والمشردين العائدين إلى المنطقة وأفراد البعثة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويدين المجلس أعمال العنف التي أدت إلى حدوث خسائر في أرواح أفراد قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويرحب باعتراف الأمين العام مواصلة بذل كل جهد ممكن من أجل تدعيم

وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي<sup>(٣٣)</sup> يجيل بها أربعة صكوك اعتمدها مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧؛ ورسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي أذربيجان وجورجيا يجعلان بها نص القرار ١١١٩ (١٩٩٧) المتعلق بالمنازعات في منطقة ما وراء القوقاز والذي اتخذته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧<sup>(٣٤)</sup>. ووجه الرئيس انتباه المجلس أيضاً إلى رسالة مؤرخة ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا<sup>(٣٥)</sup> يجيل بها رسالة من رئيس جورجيا مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ يذكر فيها أنه يستحيل لأسباب أمنية تنفيذ عودة اللاجئين والمشردين داخلياً ويطلب فيها تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية السلام.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٣٦)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧. وأحاط علماً أيضاً بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي في ١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧.

ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن تأييده التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

ويؤكد مجلس الأمن مجدداً تأييده التام لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أنشط، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

(٣٣) S/1997/268.

(٣٤) S/1997/345.

(٣٥) S/1997/339.

(٣٦) S/PRST/1997/25.

الأمن ولاية البعثة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بشرط أن يجري المجلس استعراضا مبكرا لهذا القرار إذا أدت القرارات التي تتخذها حكومات الدول المشمولة في رابطة الدول المستقلة إلى تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام التابعة للرابطة.

وفي الجلسة ٣٨٠٧، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (السويد)، بموافقة المجلس، ممثلي جورجيا وألمانيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يحيل بها نص رسالة تحمل التاريخ نفسه موجهة إلى الأمين العام من رئيس جورجيا بشأن الأحداث الجارية بين الجانبين الجورجي والأبخازي<sup>(٣٨)</sup>.

وفي الجلسة نفسها وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٣٩)</sup>. ثم طُرح مشروع القرار للتوصيت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٢٣ (١٩٩٧) وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، ويؤكد بالذات على القرار ١٠٩٦ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وإذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٨ أيار/مايو ١٩٩٧، وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧،

وإذ يكرر تأكيد تأييده التام لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أنشط، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، بغية التوصل إلى تسوية سياسية شاملة،

(٣٨) S/1997/590.

(٣٩) S/1997/594.

النتائج الإيجابية التي تحققت مؤخرا بغية تعزيز سلامة المراقبين العسكريين وتحسين الفعالية التشغيلية للبعثة.

ويذكر مجلس الأمن الطرفين بالتزامهما بضمان سلامة وحرية تنقل البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والحيلولة، بصفة خاصة، دون بث الألغام.

ويرحب مجلس الأمن أيضا بالتعاون الجيد القائم بين البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبجهودهما المبذولة من أجل تعزيز استقرار الحالة في منطقة النزاع.

ويرحب مجلس الأمن أيضا بالجهود المستمرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة لمن يتعرضون لمعاملة شديدة من عواقب النزاع في أبخازيا، جورجيا، ولا سيما المشردون داخليا، ويشجع زيادة تقديم المساهمات تحقيقا لتلك الغاية. ويكرر أيضا الإعراب عن تشجيعه للدول للمساهمة في الصندوق الطوعي دعما لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات و/أو الجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي حدده المانحون.

ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل إبقاءه على علم بصورة وثيقة بالحالة.

#### المقرر المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٠٧): القرار ١١٢٤ (١٩٩٧)

في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٩٦ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا بشأن الحالة في أبخازيا بجورجيا يشمل معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٣٧)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن احتمالات إحراز تقدم في عملية السلام الجورجية/الأبخازية تحسنت. فقد أدت جهود الاتحاد الروسي للتوصل إلى تسوية للحالة والتزام الأمين العام المعلن بتعزيز مشاركة الأمم المتحدة في تلك العملية إلى تحريك سلسلة من المبادرات من جانب أطراف النزاع. وأضاف أنه يوصي، في ضوء التقدم المحرز في العملية السياسية ومع مراعاة أن البعثة تواصل التأثير بصورة إيجابية على تلك الحالة، بأن يمدد مجلس

(٣٧) S/1997/558 و Add.1.

ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في منطقة النزاع في أبخازيا، جورجيا، وبتمديدتها حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وإن كان يلاحظ مع القلق عدم التيقن الذي يحيط بتمديد الولاية إلى ما بعد ذلك التاريخ،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧؛

٢ - يكرر الإعجاب عن قلقه البالغ إزاء استمرار توقف الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة للنزاع في أبخازيا، جورجيا؛

٣ - يؤكد من جديد التزامه بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، داخل حدودها المعترف بها دولياً، وكذلك بضرورة تحديد مركز أبخازيا في إطار الالتزام التام بهذه المبادئ، ويشدد على عدم مقبولية أي إجراء تتخذه القيادة الأبخازية يكون مخالفاً لهذه المبادئ؛

٤ - يرحب بجهود الأمين العام ومثله الخاص الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية شاملة للنزاع بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وبالجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بوصفه طرفاً تيسيرياً، وبخاصة خلال الجولة الأخيرة من المحادثات التي عقدت بين الطرفين في موسكو في حزيران/يونيه ١٩٩٧، مواصلة تكتيف السعي نحو إيجاد تسوية سلمية للنزاع؛

٥ - يعيد تأكيد تأييده لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أنشط في عملية السلام، ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده لتحقيق هذه الغاية، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وبدعم من مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنيين بجورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ويرحب في هذا السياق بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن النزاع في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة لتحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم سياسي ملموس فيها؛

٦ - يحيط علماً بإضافة تقرير الأمين العام، ويؤيد اعتراف الممثل الخاص للأمين العام استئناف عقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر، وبهيب بصفة خاصة بالجانب الأبخازي أن يشارك بصورة بناءة في هذا الاجتماع المستأنف؛

٧ - يؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن تنشيط عملية السلام تقع على عاتق الطرفين نفسيهما، وبهيب بالطرفين إحراز تقدم ملموس دون مزيد من التأخير نحو تحقيق تسوية سياسية شاملة، وبهيب بما كذلك أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع الأمين العام ومثله الخاص فيما يبذلانه من جهود، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري؛

٨ - يرحب باستمرار الحوار المباشر بين الطرفين، وبهيب بما تكتيف سعيهما من أجل التوصل إلى حل سلمي عن

وإذ يعترف بالجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وكذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام المعنيين بجورجيا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دعماً لعملية السلام، حسب المشار إليه في التقرير،

وإذ يرحب في هذا السياق بما أشار إليه التقرير من تحسن فرص إحراز تقدم في عملية السلام، وإذ يلاحظ بقلق بالغ استمرار إحقاق الطرفين في تسوية خلافتهما، وإذ يشدد على ضرورة قيام الطرفين، دون تأخير، بتكتيف جهودهما، بغية التوصل إلى تسوية سياسية متكاملة وشاملة للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تقوم على الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة احترام الطرفين لحقوق الإنسان بكل دقة، وإذ يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد سبل لتحسين مراعاة الطرفين لهذه الحقوق باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من العمل على إيجاد تسوية سياسية شاملة، وإذ ينوه بالتطورات الحاصلة في عمل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يشيد بالمساهمة التي تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام المشتركة التابع لرابطة الدول المستقلة (قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة) من أجل استقرار الحالة في منطقة النزاع، وإذ يلاحظ أن التعاون بين بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام يجري بصورة طيبة ويواصل تطوره، وإذ يشدد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق فيما بينهما بشكل وثيق في مجال اضطلاع كل منهما بولايته،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار عدم استقرار الأوضاع الأمنية وتوترها في منطقة غالي، التي اتسمت بأعمال عنف من جانب مجموعات مسلحة، وأعمال سطو مسلح، وغير ذلك من الجرائم الشائعة، والأخطر من كل ذلك، بث الألغام، بما في ذلك أنواع جديدة منها، وإذ يساوره بالغ القلق أيضاً إزاء ما ينجم عن ذلك من انعدام سلامة وأمن السكان المحليين واللاجئين والمشردين العائدين إلى المنطقة وأفراد بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة،

وإذ يذكر الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهما تتوقف على إرادتهما السياسية لتسوية النزاع من خلال الحوار والتراضي، وكذلك على تعاونهما التام مع بعثة المراقبين وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، بما في ذلك الوفاء بالتزامتهما بشأن سلامة الأفراد الدوليين وحرية تنقلهم،

وإذ يحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧ القاضي بتوسيع نطاق

١٥ - يحث الأمين العام على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة الخطر المتمثل في زرع الألغام، بهدف تحسين الأحوال الأمنية حتى يتم التقليل إلى أدنى حد من المخاطر التي يتعرض لها أفراد البعثة، وتهيئة الظروف المواتية لاضطلاعها بولايتها على نحو فعال؛

١٦ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، رهنا باستعراض المجلس للولاية في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة أو وجودها؛ ويرحب باعتزام الأمين العام إبقاء المجلس على علم بالتطورات التي تستجد في هذا الصدد، على النحو المذكور في تقريره؛

١٧ - يكرر تأكيد تأييده التام لتنفيذ برنامج محدد لحماية حقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا؛

١٨ - يرحب باستمرار بذل الجهود من جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الملحة لأشد المتضررين من آثار النزاع في أبخازيا، جورجيا، ولا سيما المشردون داخليا، ويشجع على تقديم مزيد من المساهمات لذلك الغرض، ويؤكد من جديد تشجيعه للدول على الإسهام في صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق موسكو و/أو من أجل الجوانب الإنسانية بما فيها إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام أن ينظر في سبيل تقديم المساعدة التقنية والمالية من أجل إعادة بناء اقتصاد أبخازيا، جورجيا، بعد أن تتكامل المفاوضات السياسية بالنجاح؛

٢٠ - يطلب إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار، تقريرا عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عمليات البعثة، وأن يقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طبيعة وجود الأمم المتحدة، ويعرب في هذا الصدد عن اعترامه إجراء استعراض شامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية؛

٢١ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٣٠): بيان من الرئيس**

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وعملا بالقرار ١١٢٤ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في

طريق زيادة توسيع نطاق اتصالاتهما، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من دعم إذا طلب الطرفان ذلك، ويذكر بمناشدة الأمين العام كلا الطرفين أن يواصل المناقشات المتعلقة بتنفيذ القرار السالف الذكر الذي اتخذته مجلس رؤساء دول لرابطة الدول المستقلة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٧؛

٩ - يشير إلى النتائج التي توصل إليها مؤتمر قمة لشبونه الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا، بجورجيا، ويؤكد من جديد عدم مقبولية التغييرات الديموغرافية التي نجمت عن النزاع؛

١٠ - يكرر تأكيد إدانته لأعمال القتل، ولا سيما المرتكبة بدوافع عرقية، وغيرها من أعمال العنف التي لها دوافع عرقية؛

١١ - يؤكد من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتأثرين بالنزاع في العودة إلى ديارهم في ظل ظروف آمنة، وفقا للقانون الدولي وطبقا لما ورد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويدين استمرار عرقلة تلك العودة، ويشدد على عدم مقبولية أي ربط بين عودة اللاجئين والمشردين ومسألة المركز السياسي لأبخازيا، جورجيا؛

١٢ - يكرر تأكيد مطالبته للجانب الأبخازي بأن يُعجل بدرجة ملموسة من عملية العودة الطوعية للاجئين والمشردين، دون إبطاء أو شروط مسبقة، وبخاصة بقبول جدول زمني يستند إلى الجدول الذي اقترحه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويطالبه كذلك بأن يكفل سلامة العائدين بشكل تلقائي الموجودين في المنطقة بالفعل، وأن يجعل وضعهم نظاميا بالتعاون مع المفوضية ووفقا للاتفاق الرباعي، وبخاصة في منطقة غالي؛

١٣ - يهيب بالطرفين أن يكفلا التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

١٤ - يدين الاستمرار في بث الألغام، ولا سيما بث أنواع جديدة من الألغام في منطقة غالي، مما أدى بالفعل إلى عدة وفيات وإصابات بين السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام والمراقبين من المجتمع الدولي ويهيب بالطرفين أن يتخذا كافة ما يمكنهما من تدابير لمنع زرع الألغام ومنع تكثيف الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، وأن يتعاونوا بشكل كامل مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل الوفاء بالتزاماتهما بكفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة والمنظمات الإنسانية الدولية وحرية تنقلهم؛

طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٤٢)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ويعرب مجلس الأمن عن أسفه لأنه على الرغم من الجهود الشاقة التي بذلت لإعادة تنشيط عملية السلام، لم يتحقق أي تقدم ملموس بشأن المسألتين الرئيسيتين للتسوية، وهما المركز السياسي المقبل لأبخازيا والعودة الدائمة للاجئين والمشردين.

ويولي مجلس الأمن أهمية خاصة لاضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا في عملية السلام، ويشجع الأمين العام على مواصلة جهوده تحقيقا لهذا الهدف، بمساعدة الاتحاد الروسي بوصفه طرفا تيسيريا، ودعم فريق أصدقاء الأمين العام المعني بجورجيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويطلب المجلس من الطرفين أن يتعاوننا تعاونا كاملا مع هذه الجهود.

ويعرب مجلس الأمن في هذا الصدد عن أسفه لأن الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتزاع، الذي علق بعد انعقاده في جنيف تحت إشراف الأمم المتحدة، لم يستأنف في تشرين الأول/أكتوبر كما كان مقررا في بادئ الأمر. ويرحب المجلس بعزم الممثل الخاص للأمين العام على استئناف هذا الاجتماع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لتحديد المجالات التي يمكن فيها تحقيق تقدم سياسي ملموس، ولتابعة مناقشة المسائل الاجتماعية والاقتصادية دعما للمسعى الرامي إلى التوصل إلى تسوية شاملة للتزاع، ولمعالجة مسألة عودة اللاجئين. ويطلب المجلس إلى جميع من يهمهم الأمر أن يبذلوا قصاراهم لاستئناف هذا الاجتماع بمشاركة بناءة خصوصا من الجانب الأبخازي.

ويثني مجلس الأمن على الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص والتي ترمي إلى تحقيق تسوية شاملة للتزاع، بما في ذلك بشأن المركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، مع الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، وعلى الجهود التي يبذلها الاتحاد الروسي بوصفه طرفا تيسيريا، ولا سيما المبادرة التي طرحها رئيس جمهورية الاتحاد الروسي في ١ آب/أغسطس ١٩٩٧ والمفاوضات الجورجية الأبخازية التي عقدت في سوخومي يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر. بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام. ويرحب المجلس باللقاء الذي تم بين رئيس جمهورية جورجيا والسيد

جورجيا<sup>(٤٠)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من الجهود المبذولة، لم يُحرز أي تقدم في الموضوعين الأساسيين رغم تأكيد الجانبين مجددا التزامهما بحل التزاع بالوسائل السلمية. وأشار إلى أن الولاية التي حددها مجلس الأمن تنص على التوصل إلى ترتيب مبتكر وتجريبي للوساطة يقوي احتمال التعاون المثمر الذي يمكن أن يساعد الطرفين على نحو مفيد في التحدي العسير الذي يواجهانه، ودون وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة، لا يوجد أدنى شك في أن التزاع السافر سوف يُستأنف. وفي حين أن انتهاكات وقف إطلاق النار كانت قاصرة على حوادث ذات طبيعة غير عنيفة، فقد ظلت هناك عدة انتهاكات دامت طويلا لاتفاق وقف إطلاق النار وفصل قوات الطرفين الذي تم توقيعه في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤<sup>(٤١)</sup>. ولذلك دعا الأمين العام الطرفين إلى الالتزام التراما كاملا بالاتفاق والتعاون مع البعثة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطر الألغام والأنشطة المسلحة والإجرامية ما زال يهدد حياة المدنيين الأبرياء ويؤثر على عمليات وكالات المعونة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا. ودعا الطرفين إلى بذل المستطاع لتحسين الحالة الأمنية في المنطقة وإنهاء تلك الأنشطة.

وفي الجلسة ٣٨٣٠، المعقودة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الصين)، بموافقة المجلس، ممثلي جورجيا وألمانيا، بناء على

(٤٠) S/1997/827.

(٤١) S/1994/583.

(٤٢) S/PRST/1997/50.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده للتدابير الإضافية التي يتوخاها الأمين العام في التقرير لتحسين سلامة أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وهزيمة الظروف التي تكفل للبعثة أداء ولايتها على الوجه الفعال.

ويرحب مجلس الأمن بالجهود المتواصلة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية لتلبية الاحتياجات العاجلة لأولئك الذين يعانون أشد المعاناة من عواقب النزاع في أبخازيا، جورجيا، وبخاصة المشردون داخليا، ويشجع على تقديم مزيد من المساهمات تحقيقا لهذا الهدف، ويكرر تشجيعه للدول على المساهمة في صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق موسكو و/أو الجوانب الإنسانية بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون.

ويذكر مجلس الأمن الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهما تتوقف على ما يبديانه من إرادة سياسية لحل النزاع عن طريق الحوار والتوفيق المتبادل.

### المقرر المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٥١): القرار ١١٥٠ (١٩٩٨)

في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٢٤ (١٩٩٧)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا ومعلومات مستكملة عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٤٣)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس أنه جرى خلال الفترة المستعرضة بذل جهد كبير لإرساء الأسس الرامية إلى تحقيق تقدم ملحوظ في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا، وتوجد الآن آلية سياسية لمعالجة الفروع العسكرية والسياسية والاقتصادية لعملية السلام. وعليه، فإن إحراز أي تقدم يعتمد على تصميم الطرفين على التفاوض بجدية وعلى العمل بشكل بناء مع الممثل الخاص للأمين العام لتحقيق نتائج فعليه. وقال إن البعثة استطاعت الاضطلاع بمهامها الموكلة إليها بسلامة نسبية، وذلك جزئيا بفضل الخطوات الإضافية المتخذة لضمان أمنها. وأوصى، واضعاً في الاعتبار أن وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا ما زال يشكل عنصر

أردزينا في تبليسي يوم ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٧ والذي يسره وزير خارجية الاتحاد الروسي، ومواصلة الحوار المباشر بين الطرفين ويطلب إليهما تكييف السعي إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق توسيع نطاق اتصالاتهما.

ويشجع مجلس الأمن كذلك الأمين العام على اتخاذ ما يلزم من خطوات، بالتعاون مع الطرفين، لكفالة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم بصورة عاجلة وآمنة، بمساعدة من جميع المنظمات الدولية ذات الصلة.

ويرحب مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المذكور في التقرير بتمديد ولاية قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

ويرحب مجلس الأمن بالتعاون الجيد بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة وما تبذلانه من جهود لتعزيز استقرار الوضع في منطقة النزاع. ويطلب مجلس الأمن إلى الطرفين أن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء استمرار انتهاكات اتفاق موسكو المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ المتعلق بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات ويطلب إلى الطرفين كفالة تنفيذ هذا الاتفاق تنفيذاً كاملاً.

ولا يزال القلق البالغ يساور مجلس الأمن إزاء استمرار عدم استقرار الأحوال الأمنية وتوترها في قطاعي غالي وزغديدي وفي وادي كودوري. ويدين المجلس بقوة اختطاف أفراد من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة.

كما يدين مجلس الأمن مواصلة بث الألغام، بما في ذلك أنواع الألغام الأكثر تطورا، التي تسببت بالفعل في وقوع قتلى وجرحي بين السكان المدنيين وأفراد حفظ السلام ومراقبي المجتمع الدولي. ويطلب المجلس من الطرفين أن يتخذا كل ما في وسعهما من تدابير لمنع بث الألغام والأنشطة المكثفة التي تزاوها الجماعات المسلحة، وأن يتعاونوا تعاوناً كاملاً مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل الوفاء بالتزامهما بكفالة سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة والمنظمات الإنسانية الدولية، وضمان حرية تنقلهم.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار<sup>(٤٥)</sup>. ثم طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٥٠ (١٩٩٨) وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، وإذ يؤكد بوجه خاص على قراره ١١٢٤ (١٩٩٧) المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧، وإذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨،

وقد يؤيد الجهود القوية التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص للمضي قدماً في عملية السلام، والرامية إلى إحراز تسوية سياسية شاملة للنزاع، بما في ذلك ما يتعلق بالمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، مع الاحترام التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، بمساعدة الاتحاد الروسي، كطرف تيسيري، وكذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

وإذ يؤكد في هذا السياق أهمية البيان الختامي الذي اعتمد في جنيف في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والذي رحب فيه الجانبان، في جملة أمور، بمقترحات الأمين العام الرامية إلى تعزيز مشاركة الأمم المتحدة في عملية السلام، ووافقا على برنامج عمل، ووضع آلية لتنفيذه،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة مراعاة الطرفين بدقة لحقوق الإنسان، وإذ يعرب عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى إيجاد الطرق اللازمة لتحسين مراعاة هذه الحقوق بوصفها جزءاً لا يتجزأ من العمل من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة، وإذ يلاحظ التطورات الجارية في عمل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار الحالة الأمنية غير المستقرة والمتوترة في منطقة غالي، والتي اتسمت بزرع الألغام، وزيادة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك أعمال الخطف والقتل، والأخطر من ذلك بالتزايد الكبير في الأعمال التخريبية التي تقوم بها الجماعات المسلحة مما يعطل عملية السلام ويعوق التوصل إلى تسوية للنزاع وعودة اللاجئين وإزاء ما ينشأ عن ذلك من انعدام السلامة والأمن للسكان المحليين واللاجئين والنازحين العائدين إلى المنطقة، وللعاملين في مجال المعونة وموظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة،

استقرار في المنطقة ويوفر الدعم المفيد للعملية السياسية، وفي ضوء الخطوات المتخذة أصلاً لتعزيز تقدم ملحوظ في عملية السلام بين جورجيا وأبخازيا، مجلس الأمن بأن يمدد ولاية البعثة لفترة إضافية مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، رهنا باستعراض يقوم به المجلس في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الجلسة ٣٨٥١، المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (فرنسا)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وجورجيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨<sup>(٤٤)</sup> موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا يحيل بها نص بيان صادر عن وزارة خارجية جورجيا فيما يتعلق بوقائع أخذ الرهائن في منطقة غالي في أبخازيا. وفي الرسالة، أعربت حكومة جورجيا عن اعتقادها بأن مجلس الأمن والأمين العام وممثله الخاص وحكومة الاتحاد الروسي سيبدلون كل جهد ممكن للحيلولة دون أن يؤدي تصعيد التوتر إلى خلق أسباب واقعية لعكس اتجاه عملية عودة اللاجئين والمشردين وحماية حقوقهم. وتنفيذا لما جاء أعلاه، ترى حكومة جورجيا أنه من الضروري تعزيز وحماية مراقبي الأمم المتحدة لتشمل مهام الشرطة، وتعزيز نوعية أنشطة مكتب حقوق الإنسان، والتفكير جدياً في إمكانية بدء عملية دولية شاملة لحفظ السلام.

.S/1998/25 (٤٤)

.S/1998/79 (٤٥)

ديارهم في ظروف آمنة وفقا لأحكام القانون الدولي وعلى النحو المحدد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الطوعية للاجئين والمشردين المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويشجع الأمين العام على القيام، بالتعاون مع الطرفين، باتخاذ ما يلزم من خطوات لكفالة عودة اللاجئين والأشخاص النازحين لديارهم على نحو سريع وآمن، ويشدد على الحاجة الملحة لإحراز تقدم في هذا المجال، وبخاصة من الجانب الأبخازي؛

٨ - **يهيب بالطرفين** أن يكفلا التنفيذ التام لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الذي وُقِع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛

٩ - **يدين** الأنشطة المكثفة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بما في ذلك استمرار زرع الألغام في منطقة غالي، وبهيب بالطرفين الوفاء التام بالتزاماتهما باتخاذ جميع ما في وسعهما من تدابير ولتنسيق جهودهما لمنع هذه الأنشطة، وللتعاون التام مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة من أجل ضمان سلامة جميع أفراد الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام الجماعية والمنظمات الإنسانية الدولية وحرية تنقلهم؛

١٠ - **يرحب** بما جرى اتخاذه من خطوات إضافية لتحسين الأحوال الأمنية بما يقلل إلى أدنى حد من الخطر الذي يتعرض له أفراد البعثة، ومن أجل تهيئة الظروف اللازمة للاضطلاع بولاية البعثة على نحو فعال، ويحث الأمين العام على مواصلة اتخاذ ترتيبات إضافية في هذا الميدان؛

١١ - **يقدر** تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة حدوث أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية أو وجودها؛

١٢ - **يشجع** على تقديم المزيد من المساهمات لتلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص الذين يتعرضون لأشد المعاناة نتيجة للتراع في أبخازيا، جورجيا، وبخاصة المشردون داخليا، بما في ذلك المساهمات المقدمة إلى صندوق التبرعات لدعم تنفيذ اتفاق موسكو و/أو الجوانب الإنسانية، بما في ذلك إزالة الألغام، على النحو الذي يحدده المانحون، ويطلب إلى الأمين العام أن ينظر في سبل تقديم المساعدة التقنية والمالية لغرض تعمير وإنعاش أبخازيا، جورجيا، بعد أن تكلل المفاوضات السياسية بالنجاح، ويرحب بالإيفاد المزمع لبعثة لتقدير الاحتياجات؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريرا عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عمليات البعثة، وأن يقدم في ذلك التقرير توصيات بشأن طبيعة وجود

وإذ **يرحب** في هذا السياق بما قدمته قوة حفظ السلام الجماعية والبعثة من إسهام في تحقيق استقرار الحالة في منطقة التراع، وإذ يلاحظ أن التعاون بين البعثة وقوة حفظ السلام يسير على نحو طيب وأنه استمر في الازدياد، وإذ **يؤكد** أهمية مواصلة التعاون والتنسيق بينهما بصورة وثيقة في أداء الولايات المتوقعة بكل منهما،

١ - **يرحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛

٢ - **يلاحظ مع الارتياح** أن قدرا كبيرا من العمل الأساسي قد أُنجِز نحو إحراز تقدم ملموس في عملية السلام، لكنه يكرر الإعراب عن بالغ قلقه لأنه لم يتم حتى الآن إحراز تقدم كبير بشأن القضايا الرئيسية المتصلة بتسوية التراع في أبخازيا، جورجيا؛

٣ - **يشي** على الطرفين لما أظهرهما من نهج بناء في اجتماع جنيف المعقود في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ويرحب في هذا السياق بإنشاء مجلس للتنسيق وبعده أول اجتماعاته، وبما تم، في إطار هذا المجلس، من إنشاء أفرقة عمل تحت رئاسة الممثل الخاص للأمين العام، ويؤكد أهمية قيام هذه الهيئات بعملها بصورة فعالة للمساعدة على إحراز تقدم صوب التسوية؛

٤ - **يؤكد** أن المسؤولية الرئيسية عن تنشيط عملية السلام تقع على عاتق الطرفين نفسيهما، ويذكر الطرفين بأن قدرة المجتمع الدولي على مساعدتهما إنما تعتمد على إرادتهما السياسية لحل التراع عن طريق الحوار والتفاهم المتبادل، وعلى قيامهما باتخاذ خطوات فعلية نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للتراع وذلك من خلال التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن الوثائق ذات الصلة والتوقيع عليها؛

٥ - **يعيد تأكيد** الأهمية الخاصة التي يعلقها على قيام الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في عملية السلام، ويشجع الأمين العام ومثله الخاص على مواصلة جهودهما، بمساعدة الاتحاد الروسي كطرف تيسيري، وبدعم مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبهيب بالطرفين العمل معهم بصورة بناءة من أجل تحقيق تسوية شاملة؛

٦ - **يشجع** على مواصلة الحوار المباشر بين الطرفين، وبهيب بما تكثيف البحث عن حل سلمي من خلال زيادة توسيع اتصالاتهما، ويطلب إلى الأمين العام إتاحة كل الدعم الملائم، إذا طلب الطرفان ذلك؛

٧ - **يشير** إلى استنتاجات مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الحالة في أبخازيا، جورجيا، ويعيد تأكيد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية الناشئة عن التراع، وحق جميع اللاجئين والنازحين المتأثرين بالتراع في العودة إلى

شرط أساسي لنشر وحدة من هذا القبيل. وإذا كان مجلس الأمن يفضل اتباع نهج مخالف، فهو يقترح ثلاثة خيارات هي: تقليل قوة بعثة المراقبين إلى أقل حد ممكن، مما يتوقف على حدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية؛ أو إعادة نشر بعثة المراقبين حسب قوامها المأذون به واستئناف العمليات السابقة مع استخدام المركبات المقاومة للألغام والقذائف؛ أو تعزيز ترتيبات الأمن مع قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة.

وفي الجلسة ٣٨٨٧، المعقودة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. ثم وجّه الرئيس (كينيا) انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا<sup>(٤٧)</sup>؛ ورسالتين مؤرختين ٢٢ و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٨ على التوالي موجّهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا<sup>(٤٨)</sup>. وفي الرسالتين، أبلغت حكومة جورجيا المجلس بالحوادث العرقية التي وقعت في منطقة غالي وبالعمليات العسكرية الواسعة النطاق التي نفذها الانفصاليون الأبخاز في المنطقة الأمنية والتي أدت إلى طرد أكثر من ٣٠.٠٠٠ من العائدين. وأعرب عن اعتقاد بلده اعتقادا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم على وجه الاستعجال باتخاذ قرار فيما يتعلق بإعادة توطين العائدين الذين تم طردهم مؤخرا وتوفير المساعدة الإنسانية لهم. وقال إن جورجيا على يقين من أنه قد حان الوقت للاعتراف بأن هذا النزاع قد يهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي سيتيح للمجلس أن يتصرف عملا بميثاق الأمم المتحدة.

(٤٧) S/1998/329.

(٤٨) S/1998/423 و S/1998/432.

الأمم المتحدة، ويعرب في هذا الصدد عن اعتزامه إجراء استعراض شامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية؛

١٤ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨ (الجلسة ٣٨٨٧): بيان من الرئيس

في ١١ أيار/مايو ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٥٠ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٤٦)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن الجهود الدؤوبة المبذولة لدفع عملية السلام الجورجية - الأبخازية تأثرت بموجة سلبية من التوتر في المنطقة، اتسمت بمحاولة اغتيال تعرض لها رئيس جمهورية جورجيا، وبظروف أمنية متدهورة في منطقة عمليات البعثة. وكان أفراد البعثة والممتلكات عرضة لأعمال عنف شنتها جماعات إجرامية، ووقعت حادثة اتسمت بخطورة شديدة في ١٩ شباط/فبراير عندما قامت مجموعة من رجال مسلحين يتراوح عددهم بين ١٥ و ٢٠ شخصا باقتحام مقر قطاع بعثة مراقبي الأمم المتحدة في زوغديدي، واحتجزت أربعة مراقبين كرهائن. وفي ضوء تلك التطورات، اقترح الأمين العام تزويد البعثة بوحدة للحماية الذاتية مع توفير أفراد الدعم المدني اللازم والتي ستمثل مهمتها في حراسة كل موقع من مرافق البعثة ما عدا تبليسي. وأعرب أيضا عن اعتقاده بأن هناك الكثير مما ينبغي الاضطلاع به من قبل كلا الجانبين، ولا سيما من قبل حكومة جورجيا، بهدف تحسين الحالة الأمنية في منطقة عمل البعثة. وذكر أن مثله الخاص سيقوم، في حالة موافقة مجلس الأمن على فكرة وحدة الحماية الذاتية، بالتشاور بشأنها مع السلطات الأبخازية، في تعاون وثيق مع مجموعة "أصدقاء الأمين العام"، مع مراعاة أن موافقة كلا الطرفين

(٤٦) S/1998/375 و Add.1.

تشكل انتهاكا لاتفاق موسكو وفي الأعمال الإرهابية في منطقة النزاع ومنع ارتكاب تلك الأعمال.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يتشاور مع كلا الطرفين على أساس الفقرات ٢٦ و ٤٨ و ٤٩ من تقريره، لا سيما بشأن مفهوم وحدة الحماية الذاتية الموضح في هذا التقرير، وبشأن خيارات أخرى حسب الاقتضاء، وذلك بالتعاون الوثيق مع مجموعة أصدقاء الأمين العام، ومع مراعاة الحاجة إلى ضمان موافقة كلا الطرفين على اقتراح الأمين العام. ويطلب المجلس أيضا إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن نتائج تلك المشاورات في أقرب وقت ممكن وفي موعد أقصاه ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨.

### المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ (الجلسة ٣٩١٢) القرار ١١٨٧ (١٩٩٨)

في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٥٠ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أنجازيا وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٥١)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن مثله الخاصة وكذلك الاتحاد الروسي، بصفتها الميسر، اضطرا إلى معالجة أزمات عاجلة متتالية ناشئة عن عدم رغبة الطرفين في نبد العنف والنظر جديا في الخيارات السلمية لحل النزاع. وأجبر نحو ٤٠.٠٠٠ شخص من منطقة غالي على التماس الملاذ للمرة الثانية في الجانب الآخر من نهر إنغوري، وكان على المجتمع الدولي أن يشهد كيف أن مساعدته وجهوده التهمتتها النيران بالفعل، عندما أشعلت النار عمدا في بيوت شيدت من أموال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على ما يبدو بدافع طرد الناس من المناطق التي يعيشون فيها. وأبلغ المجلس أنه طلب، نظرا لتوتر الحالة على أرض الواقع، وتصاعد خطر المواجهات الجديدة، إلى مثله الخاص أن يبذل مساعيه لدى الطرفين لمنع استئناف الأعمال العدائية. ويدوم الممثل الخاص أيضا اتصالاته مع الطرفين بغية النظر في تنظيم اجتماع آخر رفيع المستوى في جنيف بهدف إعادة عملية

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس أيضا انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي<sup>(٤٩)</sup>. ثم أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس<sup>(٥٠)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨ فيما يتعلق بالحالة بأنجازيا، جورجيا.

إن مجلس الأمن يساوره شديد القلق لاندلاع أعمال العنف مؤخرا في منطقة النزاع، مما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح ونزوح أعداد كبيرة من اللاجئين، ويهيب بالطرفين أن يتقيدا بدقة باتفاق وقف إطلاق النار وفصل القوات الذي وُقِع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وكذلك بروتوكول وقف إطلاق النار الموقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨، فضلا عن جميع التزاماتهما بالامتناع عن استخدام القوة وتسوية القضايا المتنازع عليها بالوسائل السلمية وحدها.

ويساور المجلس قلق بالغ للتباطؤ الذي طرأ مؤخرا على عملية السلام. ويهيب بالطرفين أن يتحليا بالإرادة السياسية اللازمة لإحراز نتائج ملموسة بشأن القضايا الرئيسية التي تتناولها المفاوضات في إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة ومن خلال الحوار المباشر، مع الاحترام الكامل لسيادة جورجيا وسلامة أراضيها.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد حق جميع اللاجئين والمشردين المتضررين من النزاع في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة، ويهيب بكلا الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما في هذا الصدد، ويرحب في هذا السياق بالجهود التي يبذلها أعضاء رابطة الدول المستقلة، على النحو المبين في القرار الذي اتخذوه في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ دعما لعودة اللاجئين وإحراز تسوية سياسية شاملة.

ويساور المجلس قلق بالغ لما يؤديه تدهور الحالة الأمنية في منطقة غالي من عرقلة شديدة لمهمة مقدمي المساعدة، والأفراد العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويهيب المجلس بالطرفين أن يفيا بالكامل بالتزاماتهما باتخاذ كل ما في وسعهما من تدابير لتحسين الحالة الأمنية، بما في ذلك إنشاء آلية مشتركة للتحقيق في الأعمال التي

(٤٩) رسالة تحيل القرار المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الصادر عن مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة بشأن التدابير الإضافية المتعلقة بتسوية النزاع في أنجازيا (S/1998/372).

(٥٠) S/PRST/1998/16

المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ وكذلك إلى رسالتين مؤرختين ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، على التوالي، وهي رسائل موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا، يحيل بها بيانات عن الحوادث التي وقعت في أبخازيا وأماكن أخرى<sup>(٥٣)</sup>. وأخيرا، وجه انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي، يحيل بها بيانا من وزارة الخارجية بشأن الأحداث التي وقعت في مقاطعة غالي في أبخازيا، جورجيا<sup>(٥٤)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، ذكر ممثل جورجيا أن الأحداث المفجعة التي وقعت مؤخرا في مقاطعة غالي بينت بوضوح أن عملية السلام تمر بمرحلة حرجة وتتطلب تقييما جديدا، يمكن أن يكون غير تقليدي، للحالة الراهنة. وبالرغم من الاقتراحات الملموسة من جانب جورجيا، ونظرا لتعنت زعامة أبخازيا، لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق حول الوضع السياسي لأبخازيا، ولم يُحسم بعد مصير حوالي ٢٥٠.٠٠٠ لاجئ ومشرد. وشدد على أنه في حين كان الأمل يراود جورجيا عندما بدأت مفاوضات جنيف في ظل قيادة الأمم المتحدة وبمشاركة الاتحاد الروسي بصفته ميسرا، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام<sup>(٥٥)</sup>، أثارت الأحداث التي وقعت في مقاطعة غالي في أيار/مايو ١٩٩٨ الشكوك حول عملية جنيف للسلم. ورغم المفاوضات، واصل النظام الأبخازي الانفصالي اتباع سياسة الإرهاب ضد سكان مقاطعة غالي، ولم تفلح إلا الجهود النشطة من جانب حكومته في منع اشتراك جورجيا في حرب واسعة النطاق. وأشار إلى أن العنف

(٥٣) S/1998/649 و S/1998/650 و S/1995/655 و S/1998/660.

(٥٤) S/1998/645.

(٥٥) الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

جنيف إلى مسارها. وذكر أيضا أن خيار وحدة الحماية الذاتية، رغم دعم مجلس الأمن، غير مقبول لدى الجانب الأبخازي، وأن الطرفين لا يؤيدان خيار تخفيض وجود البعثة إلى أدنى حد ممكن. وشدد على أنه سيبقي هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر، وأنه من المتعين على الجانبين أن يبذلا جهودا كبيرة لاحتواء التهديدات على أرض الواقع. أما الأنشطة التي تقوم بها في قطاع غالي جماعات مسلحة تعمل من الجانب الجورجي لنهر إنغوري فهي تتطلب جهودا دؤوبة من جانب السلطات الجورجية لاحتوائها. وفي الوقت نفسه، يجب على الجانب الأبخازي أن يبذل أكثر مما يبذله من جهد لحماية البعثة في أنحاء أبخازيا الأخرى، ولن تؤدي حملات التحرش الأخيرة ضد البعثة إلا إلى تفاقم الحالة على أرض الواقع. وقال الأمين العام إنه يوصي، بما أن وجود البعثة ما زال يشكل عامل استقرار للمنطقة ولتقديم الدعم المفيد للعملية السياسية، بأن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة إذا طرأت أي تغييرات على ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة أو على وجودها.

وفي الجلسة ٣٩١٢، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (الاتحاد الروسي)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وجورجيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة<sup>(٥٦)</sup>. ووجه الرئيس أيضا انتباه

(٥٦) S/1998/699.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن قلق بلده العميق إزاء استمرار توتر الحالة في منطقة غالي وقال إن بروتوكول غاغرا لوقف إطلاق النار وانسحاب التشكيلات العسكرية الموقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨ لا يجري تنفيذه من جانب أبخازيا ولا من جانب جورجيا. وطالب الجانب الأبخازي بتهيئة الظروف المواتية للعودة السريعة للمدنيين المسالمين الذين تركوا المنطقة نتيجة للأعمال العدائية، مشددا على أن السلطات الأبخازية إذا وضعت عقبات في سبيل عودتهم، فإن هذه الإجراءات ستعتبر موجّهة نحو تنفيذ "التطهير العرقي". وأعرب عن قلق وفد بلده العميق إزاء مشكلة أمن موظفي البعثة معتبرا أن المسؤولية الكبرى في هذا الصدد تقع على عاتق الجانبين الجورجيا والأبخازي، اللذين يتعين عليهما أن يتخذا التدابير اللازمة. وأبلغ المجلس أن الجانبين يجريان، بوساطة روسيا، مفاوضات نشطة حول التحضير لعقد اجتماع بين رئيس جورجيا والزعيم الأبخازي، يؤدي إلى إزالة عواقب أحداث أيار/مايو في منطقة غالي، ويسمح باعتماد مجموعة من الوثائق حول القضايا الأساسية من أجل التوصل إلى تسوية. وكرر التأكيد على أن الاتحاد الروسي مستعد للقيام بتعزيز شامل لتنفيذ الاتفاقات المبرمة في جنيف والنهوض بتسوية شاملة<sup>(٥٧)</sup>.

وشدد ممثلو الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا على أن الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨ كانت نتيجة مباشرة للافتقار إلى الالتزام من جانب الطرفين، وإن لم يطرأ تحسن في عملية السلام وفي حالة الأمن على الأرض، فليس في الاستطاعة استبعاد إعادة النظر في التزام الأمم المتحدة بحفظ السلام<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ و ١٦.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (ألمانيا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٤ و ١٥ (الولايات المتحدة).

ما زال مستمرا في المنطقة حتى بعد وقف إطلاق النار، مؤكدا قلق بلده من كون الجانب الأبخازي يواصل رفض تنفيذ التزاماته بشأن العودة غير المشروطة للاجئين المطرودين خلال أحداث أيار/مايو، كما ينص اتفاق ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨. وقال إن العمليات العقابية جرت داخل منطقة الـ ١٢ كيلومترا الأمنية التي تسيطر عليها فرقة حفظ السلام، مما يدل على هشاشة آلية نظام وقف إطلاق النار في منطقة الصراع. ويأسف بلده لأن مقترحات جورجيا الخاصة بتوسيع ولاية عملية حفظ السلام ومهامها قد لاقت رفضا تاما من الجانب الأبخازي، بينما فشل كل من المنظمات الدولية والمشاركين الآخرين في عملية السلام في التقدم بالمطالبات الكافية أثناء اتخاذ هذا القرار الهام. وفي حين يدين بلده أي إجراء موجه ضد السكان المدنيين وسيستخدم كل التدابير الممكنة لمناهضة ذلك الإجراء، فإنه يرى في الوقت نفسه أن التوصل إلى حل لتلك المشكلة لن يكون ممكنا بدون بذل جهود دولية واتخاذ إجراءات محددة من جانب الأمم المتحدة. وأعرب عن إيمان بلده بضرورة إنشاء آلية لإدارة الأزمات في منطقة النزاع، مؤكدا تأييد بلده لإنشاء وحدة الحماية الذاتية التابعة للأمم المتحدة. وشدد أيضا على أن فعالية آلية حل المنازعات تعتمد بدرجة كبيرة على رصد حالة حقوق الإنسان، وأن أحداث غالي أوضحت أن مكتب حقوق الإنسان يحتاج إلى تغييرات وإلى دعم جاد. وختاما، نقل نداء موجه من رئيس جورجيا يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ قرار يرقى إلى تطلعات مجلس الأمن ويعكس الحالة الحقيقية في منطقة الصراع ويقترح تقييمات ونتائج وثيقة الصلة بالموضوع، ويجب أن يكون هذا القرار مختلفا عن الوثائق الـ ١٨ السابقة، وأن يساهم في تخفيف حدة التوتر ويعطي دفعة جديدة لتنشيط المفاوضات<sup>(٥٦)</sup>.

(٥٦) S/PV.3912، الصفحات ٢ إلى ٥.

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/  
يوليه ١٩٩٨،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار حالة التوتر والمواجهة  
في منطقتي زوغديدي وغالي وإزاء خطر استئناف القتال،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا إزاء عدم استعداد كلا الجانبين  
لنبذ العنف والنظر جديا في الخيارات السلمية لحل النزاع،

وإذ يؤيد الجهود القوية التي يبذلها الأمين العام ومثله  
الخاص، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته طرفا تيسيريا وكذلك مجموعة  
أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف منع  
استئناف الأعمال العدائية وإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات في إطار  
عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وإذ يرحب في هذا السياق  
باعتماد الطرفين للبيان الختامي الصادر عن الاجتماع المعقود في جنيف  
في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨ والبيان المرافق له الصادر  
عن مجموعة أصدقاء الأمين العام،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة مراعاة الطرفين بكل دقة  
لحقوق الإنسان، وإذ يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام  
للتوصل إلى سبل لتحسين مراعاة هذه الحقوق بوصفها جزءا لا يتجزأ  
من العمل من أجل إيجاد تسوية سياسية شاملة، وإذ يلاحظ التطورات  
الجارية في عمل مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنجازيا،  
جورجيا،

وإذ يرحب بدور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا  
ودور قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة  
بوصفهما عنصرين يساهمان في تحقيق الاستقرار في منطقة النزاع،  
وإذ يلاحظ أن التعاون جيد بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية،  
وإذ يؤكد أهمية استمرار التعاون والتنسيق بينهما على نحو وثيق في  
أداء الولاية المنوطة بكل منهما،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٤ تموز/  
يوليه ١٩٩٨؛

٢ - يكرر الإعجاب عن قلقه البالغ إزاء ما حدث في  
أيار/مايو ١٩٩٨ من استئناف للأعمال العدائية، وبهيب بالطرفين  
التقيد بكل دقة باتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات التي وقع  
في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ وكذلك بروتوكول وقف إطلاق  
النار الموقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨، فضلا عن جميع التزاماتهما  
بالامتناع عن استخدام القوة وحل القضايا محل النزاع بالوسائل  
السلمية وحدها؛

٣ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء نزوح أعداد كبيرة من  
اللاجئين من جراء الأعمال العدائية الأخيرة، ويؤكد من جديد حق  
جميع اللاجئين والمشردين في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة وفقا

وأعرب عدة متحدثين آخرين عن عميق قلقهم إزاء  
استئناف الأعمال العدائية في شهر أيار/مايو ١٩٩٨ ودعوا  
الأطراف إلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار. وأعربوا أيضا  
عن قلقهم إزاء التدفق الجديد للاجئين من المنطقة وأكدوا  
مجددا حق جميع اللاجئين في العودة إلى ديارهم في ظروف  
آمنة. وشددوا على أنه يتعين على الجانب الأبخازي السماح  
بالعودة غير المشروطة والفورية لكل الأشخاص المشردين منذ  
استئناف الأعمال العدائية في أيار/مايو. وأشار عدد من  
المتحدثين أيضا إلى أنه على السلطات في جورجيا أن تكبح  
المجموعات المسلحة العاملة في الجانب الجورجي من نهر  
أنغوري. وأدانوا أعمال العنف التي تستهدف موظفي البعثة  
وتحدد زرع الألغام. وأعرب العديد من المتحدثين عن عميق  
قلقهم إزاء الحالة الأمنية في الميدان، ورحبوا بعزم الأمين العام  
على إبقاء هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر. وأعرب  
متحدثون آخرون عن تأييدهم لإنشاء وحدة للمراقبة الذاتية  
في البعثة<sup>(٥٩)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت  
واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١١٨٧ (١٩٩٨) وفي  
ما يلي نصه:

### إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته ذات الصلة، وبخاصة القرار  
١١٥٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وإذ يشير  
إلى بيان رئيسه المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٨، وإذ يشير أيضا إلى  
الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيسه المؤرخة ١٠ تموز/  
يوليه ١٩٩٨،

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧ (فرنسا)؛ والصفحة ٧  
(البرتغال)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (اليابان)؛ والصفحتان ٩ و ١٠  
(الصين)؛ والصفحة ١٠ (كوستاريكا)؛ والصفحتان ١٠ و ١١  
(السويد)؛ والصفحة ١١ (غابون)؛ والصفحتان ١١ و ١٢  
(غامبيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (البرازيل)؛ والصفحتان ١٣  
و ١٤ (سلوفينيا)؛ والصفحة ١٤ (البحرين).

وكذلك المهجمات التي تقوم بها الجماعات المسلحة العاملة في منطقة غالي من الجانب الجورجي لنهر إنغوري ضد قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، ويطالب الطرفين، وبخاصة السلطات الجورجية، باتخاذ تدابير حازمة لوقف تلك الأعمال التي تدمر عملية السلام؛

١٢ - **يكرر الإعراب عن قلقه البالغ** بشأن أمن البعثة، ويرحب بالتدابير المتخذة حتى الآن لتحسين الأحوال الأمنية بهدف تقليل الخطر الذي يتعرض له موظفو البعثة إلى أدنى حد ممكن وتهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ البعثة للمهام المكلفة بها، ويشدد على ضرورة الاستمرار في اتخاذ مزيد من الترتيبات في هذا الميدان، ويرحب أيضا بالتعليمات الصادرة عن الأمين العام بأن يظل أمن البعثة قيد الاستعراض المستمر، ويهيب بالطرفين تيسير تنفيذ التدابير العملية التي يسفر عنها ذلك الاستعراض؛

١٣ - **يعرب عن قلقه** إزاء الحملة التي تشن في وسائط الإعلام الجماهيري في أبخازيا، جورجيا، وأعمال المضايقة الموجهة ضد البعثة، ويهيب بالجانب الأبخازي وقف تلك الأعمال؛

١٤ - **يقرر** تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، رهنا باستعراض يجريه المجلس لولاية البعثة في حالة إجراء أي تغييرات في ولاية قوة حفظ السلام الجماعية أو في وجودها؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يواصل إبقاء المجلس على علم بصورة منتظمة، وأن يقدم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار تقريراً عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، يشمل معلومات عن عملية البعثة، ويعرب عن اعتزامه إجراء استعراض للبعثة على ضوء تقرير الأمين العام، آخذاً في اعتباره بوجه خاص التقدم الذي يحرزه الطرفان في تهيئة الظروف الآمنة التي تتيح للبعثة أن تنجز ولايتها القائمة، وفي تحقيق تسوية سياسية؛

١٦ - **يقدر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

**المقرر المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨**  
(الجلسة ٣٩٤٨): بيان من الرئيس

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وعملاً بقرار مجلس الأمن ١١٨٧ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريراً عن الحالة في أبخازيا وعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(١٠)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أن

للقانون الدولي وعلى النحو المحدد في الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الاختيارية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويهيب بالطرفين أن يبقيا بالتزامهما في هذا الصدد، ويطالب الجانب الأبخازي بوجه خاص بأن يسمح بالعودة غير المشروطة والفورية لجميع الذين شردوا منذ استئناف الأعمال العدائية في أيار/مايو ١٩٩٨؛

٤ - **يدين** التدمير المتعمد للمنازل الذي تقوم به القوات الأبخازية بهدف واضح هو طرد السكان من مناطقهم الأصلية؛

٥ - **يشير** إلى نتائج مؤتمر قمة لشبونة الذي عقده منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا، ويؤكد من جديد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية الناتجة عن النزاع؛

٦ - **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الحالة الإنسانية البالغة الصعوبة التي يعيشها المشردون من منطقة غالي، وكذلك الذين بقوا في تلك المنطقة، وإزاء الأثر السلبي الخطير الذي ألحقته التطورات الأخيرة بالجهود الإنسانية الدولية في منطقة غالي؛

٧ - **يؤكد من جديد** أن المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام تقع على عاتق الطرفين نفسيهما ويذكرهما بأن استمرار التزام المجتمع الدولي بمساعدتهما يتوقف على ما يحرزانه من تقدم في هذا الصدد؛

٨ - **يهيب** بالطرفين أن يبديا دون إبطاء الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن القضايا الرئيسية للمفاوضات، مع الاحترام التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، في إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وعن طريق الحوار المباشر، وأن يتعاونوا تعاوناً تاماً مع الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص، بمساعدة الاتحاد الروسي بصفته طرفاً تيسيرياً وكذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛

٩ - **يرحب** باجتماع الطرفين المعقود في جنيف في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، ويهيب بهما مواصلة وزيادة مشاركتيهما النشطة في هذا العملية التي بدأها الأمين العام بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

١٠ - **يذكر** الطرفين بالتزامهما باتخاذ كل ما في وسعهما من تدابير وتنسيق جهودهما لكفالة أمن الموظفين الدوليين وسلامتهم ويهيب بهما أن ينفذا تنفيذاً تاماً ودون إبطاء تلك الالتزامات، بما في ذلك إنشاء آلية مشتركة للتحقيق في الأفعال التي تمثل انتهاكات لاتفاق موسكو والأعمال الإرهابية في منطقة النزاع ومنع ارتكابها؛

١١ - **يدين** أعمال العنف المرتكبة ضد موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، واستئناف زرع الألغام في منطقة غالي،

(٦٠) S/1998/1012 و Add.1.

وما زال المجلس يساوره قلق بالغ إزاء استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في منطقتي غالي وزوغديدي وإزاء خطر استئناف الأعمال العدائية الخطيرة. ويطلب المجلس كلا الجانبين بالمرعاة الصارمة لكل ما عليهما من التزامات بالامتناع عن استخدام القوة وبالاعتصام على الوسائل السلمية في تسوية القضايا المتنازع عليها.

ويرحب المجلس بإعادة تنشيط المفاوضات في إطار عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة وهو يرحب بصفة خاصة بالاجتماع الذي عقده كلا الجانبين في أئينا بشأن تدابير بناء الثقة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وهو أكبر الاجتماعات التي عقدت منذ المواجهة العسكرية في ١٩٩٣ وأكثرها تمثيلا للطرفين، وبزيادة الاتصالات الثنائية بين الجانبين. ويحث المجلس الجانبين بقوة على الاعتماد على هذا الزخم لتوسيع نطاق التزامهما بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، وعلى الاستمرار في تكثيف مناقشتهما، ولا سيما داخل مجلس التنسيق، وعلى توسيع نطاق علاقتهما على جميع الأصعدة كما يشجع المجلس الطرفين على العمل سويا من أجل عقد اجتماع بين رئيس جمهورية جورجيا والسيد فلاديسلاف أردزينبا وعلى التوصل إلى اتفاقات ولا سيما بشأن عودة اللاجئين وتدابير الإصلاح الاقتصادي لأبخازيا، جورجيا، بوصف ذلك خطوة ملموسة صوب التخفيف من حدة التوترات ومؤدية إلى تحسين الظروف الأمنية، ويكرر المجلس نداءه لكلا الجانبين بأن يُظهرا دون إبطاء الإرادة اللازمة لتحقيق نتائج كبيرة فيما يتعلق بالمسائل الرئيسية للمفاوضات، وبهيب بما تنفيذه تعهداتهما على وجه السرعة وبمسن نية، حتى يتسنى تحسين الأوضاع المعيشية للسكان في كلا الجانبين عن طريق التدابير العملية لبناء الثقة.

ويدين المجلس بقوة أعمال العنف التي تُرتكب عمدا ضد موظفي بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، بما في ذلك مواصلة زرع الألغام التي تُعرض أيضا للخطر السكان المدنيين وتعيق المنظمات الإنسانية عن الاضطلاع بأعمالها. ويطلب المجلس إلى كلا الجانبين أن يتخذا تدابير حازمة وفورية لوضع حد لهذه الأعمال، التي تقوض عملية السلام، ولكفالة التحسن الملموس في الظروف الأمنية التي يعمل في ظلها جميع الموظفين الدوليين.

ويرحب المجلس بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين أمن البعثة، ويوافق على اقتراحه زيادة عدد موظفي الأمن المسلحين تسليحا خفيفا والمعينين دوليا وتعيين عدد إضافي من موظفي الأمن المحليين لتوفير الأمن الداخلي لمنشآت البعثة، ويطلب إلى الأمين العام أن يبقي مسألة أمن البعثة قيد الاستعراض المستمر مع مراعاة الملاحظات الواردة في تقريره.

الاجتماع الذي عُقد مؤخرا بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن تدابير بناء الثقة شكّل إنجازا، وناشدهما أن ينفذا بمسنة نية التدابير المتفق عليها في الاجتماع. وأكد أن القلق ما زال يساوره بشأن الحالة الأمنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مما يهدد استمرار البعثة نفسها. فالكمين الذي نصب في سوخومي في ٢١ أيلول/سبتمبر كان هجوما متعمدا على الأمم المتحدة وكان القصد الواضح منه قتل أفراد البعثة. وقبل حدوث الهجوم، تم تخفيض أعمال الدورية والأنشطة الأخرى للبعثة لأسباب أمنية. وشدد على أنه سيضطر، ما لم يتخذ الطرفان تدابير عاجلة لتحسين البيئة الأمنية لصالح الأمم المتحدة، إلى تقليص قوام البعثة والنظر في نقل موظفي الأمم المتحدة ومرافقها إلى مواقع أكثر أمنا. وإذا اضطرت البعثة إلى الانسحاب من أبخازيا، فإن الحالة في المنطقة الأمنية والمنطقة المقيدة التسليح ستصبح دون شك أشد خطورة ولا يستبعد أن تتجدد الأعمال القتالية السافرة. ولذلك حث الدول الأعضاء، وأعضاء مجموعة أصدقاء الأمين العام بصفة خاصة، على ممارسة نفوذهم لدى الطرفين لضمان تحسن البيئة الأمنية تحسنا كبيرا. وفي الوقت ذاته، أوصى مجلس الأمن بالنظر فيما إذا كانت زيادة عدد أفراد الأمن المعينين دوليا زيادة كبيرة لتوفير الأمن الداخلي لمنشآت البعثة قد توفر حلا جزئيا على الأقل.

وفي الجلسة ٣٩٤٨، المعقودة في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (الولايات المتحدة) بالبيان التالي باسم المجلس<sup>(٦١)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا.

وفي الجلسة ٣٩٧٢، المعقودة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (البرازيل)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وجورجيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار مقدم من كل من الاتحاد الروسي، وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٦٣)</sup>. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا، يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ موجهة من رئيس جورجيا إلى مجلس الأمن من موقف جورجيا وتقدم توصيات جورجيا بشأن البعثة<sup>(٦٤)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، قال وزير خارجية جورجيا إنه برغم "الهدوء المزعوم"، يزداد الوضع في المنطقة سوءا من كل جوانبه. فالوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجنائي مفرج. وعلى الرغم من جهود جورجيا، يمكن وصف ظروف معيشة اللاجئين والمشردين بأنها مأساوية على أقل تقدير. وكل هذه العوامل تزيد من التوتر في البلد وتهدد السلام والأمن في منطقة القوقاز بأكملها. وأبلغ المجلس أنه منذ الأحداث التي وقعت في أيار/مايو ١٩٩٨، لم تنته عملية إبادة سكان جورجيا والعنف ضد العائدين في أبخازيا، ولا سيما في منطقة غالي، وتستمر العمليات التأديبية على يد "ما يسمى بميليشيا أبخازيا". وعلاوة على ذلك، فقد استعمل الجانب الأبخازي خلال تلك الفترة كل ما ملكت يده من قوة لوقف عملية عودة اللاجئين والمشردين إلى

(٦٣) S/1999/79.

(٦٤) S/1999/71.

ويذكر المجلس كلا الجانبين بأن استمرار التزام المجتمع الدولي بمد يد المساعدة لهما أمر يتوقف على ما يجرزانه من تقدم في تحقيق تسوية سياسية شاملة بالوسائل السلمية.

### المقرر المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٧٢): القرار ١٢٢٥ (١٩٩٩)

في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وعملا بقرار مجلس الأمن ١١٨٧ (١٩٩٨)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، وما استجد من معلومات عن عمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٦٦)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أنه بالرغم من أن العملية السياسية صوب تسوية اتسمت بالبطء، بل إنها بدت شبه مجمدة في بعض الأحيان، فقد واصلت بعثة المراقبين الاضطلاع بولايتها، وأسهمت بذلك في تخفيف حدة التوتر على أرض الواقع، ومنعت تفاقم الحوادث المشحونة بالخطورة وهيأت مناخا مواتيا لإجراء مفاوضات على المستوى السياسي. وقد أسفرت التدابير التي اتخذتها البعثة عن حالة أتاحت للمراقبين التابعين للبعثة إمكانية القيام بدوريات محدودة خلال الأشهر الثلاثة الماضية دون أن يتعرضوا لحوادث أمنية خطيرة. ونبه إلى أن تحقيق العودة إلى أنماط الدوريات السابقة يتطلب من كلا الطرفين اتخاذ تدابير موضوعية وملموسة لمنع الأنشطة الإجرامية والإرهابية. وذكر أيضا أن تكثيف الأنشطة المتصلة بعملية السلام في الآونة الأخيرة قد أكد ضرورة تعزيز العنصر المدني للبعثة، ولا سيما في ميدان الشؤون السياسية والمدنية والإعلام. ولما كانت بعثة المراقبين لا تزال أداة لا غنى عنها للمحافظة على حالة تفضي إلى البحث عن تسوية سياسية للتزاع، فإنه يوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لفترة ستة أشهر أخرى لغاية ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

(٦٦) S/1999/160.

وهي القرارات التي توفر أحكاما رئيسية تتعلق بتسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا، وتدعو إلى تعزيز التعاون القائم بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وأن يرحب بالحوار الثنائي بين الطرفين؛ وأن يعرب عن استعداده للقيام بتعزيز الانتعاش الاقتصادي في المنطقة، وفقا للتقدم المحرز في عملية السلام. وشدد أيضا على أن الرصد الفعال لعملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة يجب أن يكون أهم أحد أهم المعايير لأنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٦٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٢٥ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، وبصفة خاصة القرار ١١٨٧ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨، والبيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨،  
وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩،

وإذ يلاحظ الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس جورجيا،  
وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار توتر الحالة وعدم استقرارها في منطقة النزاع واحتمال استئناف القتال،  
وإذ يساوره بالغ القلق أيضا إزاء التعثر المستمر في الوصول إلى تسوية شاملة للنزاع في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يرحب في هذا السياق بالمساهمة التي قدمتها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة لإضفاء الاستقرار على الحالة في منطقة النزاع، وإذ يلاحظ أن علاقة العمل بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية علاقة طيبة على جميع المستويات، وإذ يشدد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق الوثيقين بينهما في أداء كل منهما للولاية الموكولة إليه،

وإذ يشير إلى نتائج مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا،

(٦٥) S/PV.3972، الصفحات ٣ إلى ٥.

ديارهم، وانتهك كل مادة من بروتوكول أيار/مايو ١٩٩٨ في هذا الصدد. وأعرب عن اعتقاده بلده بأن الوقت قد حان لينظر مجلس الأمن في مسألة التطهير العرقي الذي يرتكبه الجانب الأبخازي ضد سكان جورجيا. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يحذر الجانب الأبخازي من أن أية محاولات أخرى لعرقلة عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم سينظر إليها بوصفها استمرارا لسياسة التطهير العرقي وقد تحفز مجلس الأمن على تطبيق المواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وأعرب عن القلق العميق إزاء الظروف الأمنية في منطقة الصراع، وشدد على أن عملية حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة قد استفدت أغراضها في ظل ولايتها الحالية، وأن الجانب الجورجي يعارض تمديد ولايتها ما لم يبين ذلك التمديد الأهداف الواقعية التي نصت عليها قرارات شتى ومؤتمرات القمة التي عقدتها رابطة الدول المستقلة. وذكر أيضا أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، نظرا لعدم وجود ظروف أمنية مناسبة، تفشل أيضا في الاضطلاع الكامل بالمهام الموكولة إليها. وكرر القول بأن جورجيا تؤيد دوما نشر وحدة حماية ذاتية في منطقة الصراع وأن الحقائق تشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا يمكن أن تؤدي أعمالها على نحو كاف دون استحداث هذه الوحدة. وأكد أنه في ظل تلك الظروف، ينبغي للأمم المتحدة ألا تقتصر على مجرد التأكيد مجددا على سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية، بل ينبغي لها أن تعمل على وضع مقترحات للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع في أبخازيا، جورجيا، وتقديمها إلى الطرفين لينظرا فيها. وأعرب عن اعتقاده أن مجلس الأمن ينبغي أن يعيد التأكيد مرة أخرى على حق جميع اللاجئين والمشردين في العودة بأمان إلى ديارهم؛ وأن يحيط علما بالقرارات التي اتخذها في أواسل اجتماع المجلس الوزاري التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

أكبر من التصميم والاستعداد لتمكين فريق التحقيق المشترك من الاضطلاع بمهمته؛

٧ - **يعرب** عن قلقه المستمر إزاء حالة اللاجئين والمشردين الناجمة عن أعمال القتال التي دارت مؤخرا في أيار/مايو ١٩٩٨، ويعيد التأكيد على عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية الناجمة عن النزاع وعلى الحق الأساسي لجميع اللاجئين والمشردين المتضررين من النزاع في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة وفقا للقانون الدولي وطبقا لما نص عليه الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الطوعية للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويهيب بالطرفين أن يعالجا هذه المسألة على وجه الاستعجال بالاتفاق على تدابير فعالة لضمان أمن أولئك الذين يمارسون حقهم غير المشروط في العودة إلى ديارهم وتنفيذ تلك التدابير؛

٨ - **يروحب**، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام من أجل أن ييسر، كخطوة أولى، العودة المأمونة للاجئين والمشردين إلى منطقة غالي، ويهيب بالطرفين أن يستأنفا وأن يكتفيا الحوار الثنائي بينهما لتحقيق هذه الغاية؛

٩ - **يدين** الأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة، بما في ذلك الاستمرار في زرع الألغام، التي تعرّض حياة السكان المدنيين للخطر، وتعوق عمل المنظمات الإنسانية وتؤخر بشكل بالغ عودة الأوضاع الطبيعية في منطقة غالي، ويعرب عن استيائه لعدم قيام الطرفين ببذل جهود حقيقية لوضع حد لهذه الأنشطة؛

١٠ - **يكرر** مطالبته الجانبين باتخاذ تدابير فورية وحازمة لوضع حد لهذه الأعمال وضمان تحسن هام في الظروف الأمنية لجميع الموظفين الدوليين، ويرحب بالخطوات الأولى المتخذة في هذا الصدد؛

١١ - **يكرر** الإعراب عن بالغ قلقه إزاء أمن البعثة، ويرحب بتنفيذ تدابير في هذا الصدد، ويطلب إلى الأمين العام إبقاء مسألة أمن البعثة قيد الاستعراض المتواصل؛

١٢ - **يقدر** تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة في حالة حصول أي تغييرات في الولاية أو في تواجد قوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

١٣ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة إبقاء المجلس على علم بصفة منتظمة، وتقديم تقرير بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار عن الحالة في أنجازيا، جورجيا؛

١٤ - **يعرب** عن اعترامه إجراء استعراض كامل للعملية في نهاية ولايتها الحالية، على ضوء الخطوات التي يتخذها الطرفان من أجل التوصل إلى تسوية شاملة؛

١٥ - **يقدر** إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

وإذ يؤكد من جديد ضرورة مراعاة الطرفين بكل دقة لحقوق الإنسان، وإذ يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد سبل لزيادة مراعاة هذه الحقوق بوصفها جزءا لا يتجزأ من العمل من أجل إيجاد تسوية سياسية شاملة، وإذ يلاحظ التطورات الجارية في أعمال مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في أنجازيا، جورجيا،

١ - **يروحب** بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩؛

٢ - **يعرب** عن قلقه لفشل الطرفين، بعد الاتصالات الثنائية التي أجريت واجتماع أثينا المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بشأن تدابير بناء الثقة، في الوصول إلى اتفاقات بشأن الأمن وعدم استعمال القوة وعودة اللاجئين والمشردين وإعادة بناء الاقتصاد، ويحث الطرفين على استئناف المفاوضات الثنائية لتحقيق هذه الغاية؛

٣ - **يطلب** كلا الجانبين بأن يوسعا نطاق التزامهما بعملية السلم التي ترعاها الأمم المتحدة، وأن يواصلوا السعي لإقامة حوار والدخول فيه، وأن يوسعا نطاق اتصالاتهما على جميع المستويات وأن يبديا دون إبطاء الإرادة اللازمة لإحراز نتائج ملموسة بشأن المسائل الرئيسية التي تدور بشأنها المفاوضات، ويشدد على ضرورة أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سياسية مبكرة شاملة، تتضمن تسوية لمسألة المركز السياسي لأنجازيا داخل دولة جورجيا، تحترم فيها بالكامل سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا؛

٤ - **يؤكد**، في هذا الصدد، أن استعداد المجتمع الدولي وقدرته على مساعدة الطرفين يتوقفان على إرادة الطرفين السياسية لحل النزاع عن طريق الحوار والتوافق وعلى عملهما بإخلاص من أجل تنفيذ تدابير ملموسة دون إبطاء من أجل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع؛

٥ - **يؤيد** بقوة الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص بمساعدة الاتحاد الروسي، بصفته الطرف الميسر، فضلا عن مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع اندلاع أعمال القتال وإعطاء دفعة جديدة للمفاوضات في إطار عملية السلم التي ترعاها الأمم المتحدة بغرض الوصول إلى تسوية سياسية شاملة، ويرحب، في هذا السياق، باعتزام الأمين العام أن يقترح تعزيز العنصر المدني في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا؛

٦ - **يطلب** الجانبين بالامتنال التام لاتفاق وقف إطلاق النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٤ ولجميع التزاماتهما بالامتناع عن استعمال القوة والعمل على حل المسائل المتنازع عليها بالطرق السلمية فقط، ويهيب بمما إبداء قدر

وفي الجلسة ٣٩٩٧، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، وجه الرئيس (غابون) انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل الاتحاد الروسي، يحيل بها نص قرار بشأن تدابير أخرى لتسوية النزاع في أبخازيا، اتخذته في موسكو في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ مجلس رؤساء رابطة الدول المستقلة<sup>(٦٧)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٦٨)</sup>:

نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا. ويكرر المجلس طلبه أن يوسع كلا الجانبين نطاق التزامهما بعملية السلم التي تقودها الأمم المتحدة، وأن يواصل السعي لإقامة حوار والمشاركة فيه، وأن يوسع نطاق اتصالاتهما الثنائية، وأن يُبدى دون إبطاء الإرادة اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة بشأن المسائل الأساسية التي تتناولها المفاوضات، ويشدد على ضرورة أن يحقق الطرفان، في وقت مبكر، تسوية سياسية شاملة، تتضمن تسوية بشأن الوضع السياسي لأبخازيا في إطار دولة جورجيا وتحترم على الوجه الأكمل سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويؤكد المجلس من جديد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية الناتجة عن النزاع، كما يؤكد الحق الأساسي لجميع اللاجئين والمشردين المتضررين من النزاع في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة، ويهيب بالطرفين معالجة هذه القضية بصفة عاجلة عن طريق الاتفاق على تدابير فعالة لضمان أمن من يمارسون حقهم غير المشروط في العودة وتنفيذ تلك التدابير.

ويرحب المجلس، في هذا السياق، بقرار مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩، بشأن التدابير الإضافية لتسوية النزاع في أبخازيا، جورجيا. ويلاحظ المجلس نتائج

(٦٧) S/1999/392.

(٦٨) S/PRST/1999/11.

## المقرر المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة ٣٩٩٧): بيان من الرئيس

في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٢٢٥ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن الحالة في أبخازيا وآخر ما استجد من معلومات عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٦٦)</sup>. وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس أن فرصة قيمة للمضي خطوة إلى الأمام في عملية السلام قد ضاعت بسبب عدم التوصل إلى اتفاق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بشأن شروط عودة اللاجئين وتدابير الإنعاش الاقتصادي. وعلى مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بذل أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا العسكريون والسياسيون كل جهدهم للحفاظ على تخفيف حدة التوتر وتحسين الحالة قليلا في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية البعثة وذلك نتيجة الاجتماع الذي عُقد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ في غالي. ومع ذلك، ما زالت الحالة لا تسمح بعد برفع القيود المفروضة في شباط/فبراير ١٩٩٨ على عمليات البعثة أو إعادة فتح بعض قواعد الأفرقة أو كلها. وشدد الأمين العام على الحاجة إلى مزيد من تحسن الحالة الأمنية، على أساس تدابير ملموسة يتخذها الجانبان، كي تستطيع البعثة العودة إلى نمط عملها الذي سبق شباط/فبراير ١٩٩٨، وتزيد بهذه الطريقة وجودها في جميع أنحاء المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها. وعندئذ فقط سيتمكن للبعثة أن تنفذ بالكامل الولاية التي عهد بها مجلس الأمن إليها. وأشار إلى أن هناك إجراءات محددين يمكن أن يساعدوا بدرجة كبيرة، عندما يتخذها الجانبان، على تحسين الحالة على أرض الواقع وهما: الفصل التام للقوات عن خط وقف إطلاق النار وإنشاء آلية تحقيق مشتركة.

(٦٦) S/1999/460.

الحالة في أبنجازيا وآخر من استجد من معلومات عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٦٩)</sup>. وذكر الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن إحراز تقدم في عملية المفاوضات الهادفة إلى التسوية الشاملة للتراع لا يزال صعبا، فقد تنامت الاتصالات بين الجانبين. وفي الوقت نفسه، ما زالت القضايا الرئيسية في عملية التسوية بدون حل. وأبلغ المجلس أنه في مجال الأمن تجدر، مع الاستحسان، ملاحظة مظاهر التحسن التي طرأت مؤخرا على الحالة الأمنية على طول الخط الفاصل بين القوات والجهود التي بذلها الجانبان للتوصل لتحقيق هذا التحسن، ولكن لم يتحقق بعد الفصل التام بين القوات. وأشار الأمين العام إلى مواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا القيام بدور أساسي في تحقيق استقرار الحالة في أبنجازيا بجورجيا، وأوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة لمدة ستة أشهر أخرى، تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

وفي الجلسة ٤٠٢٩، المعقودة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (ماليزيا)، بموافقة المجلس، ممثلي ألمانيا وجورجيا، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهما الحق في التصويت. ثم وجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة<sup>(٧٠)</sup>. ووجه الرئيس انتباه أعضاء المجلس أيضا إلى رسائل مؤرخة ١٩ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، على التوالي، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جورجيا<sup>(٧١)</sup>؛ ورسالة

الدورة الثامنة لمجلس التنسيق للجانبين الجورجي والأبنجازي المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

ويعرب المجلس عن قلقه البالغ لعدم توصل الطرفين إلى اتفاق بشأن شروط عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي، وبشأن تدابير الإنعاش الاقتصادي. ويؤكد المجلس ضرورة أن يبرم الطرفان، بصورة عاجلة، هذا الاتفاق الذي من شأنه أن يُمكن المجتمع الدولي من المشاركة في هذا الجهد، وأن يبرم أيضا اتفاقا للسلام ويضع ضمانات لمنع المواجهة المسلحة.

ويرحب المجلس بتحسّن الحالة الأمنية، بيد أنه يلاحظ أن الحالة العامة في منطقة التراع لا تزال تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار.

ويحث المجلس الطرفين على أن يمارسا قدرا كبيرا من ضبط النفس في ردود أفعالهما إزاء أي حوادث قد تقع في المنطقة، وأن يتخذا خطوات ملموسة لتحسين تعاونهما في هذا المجال. ويطلب المجلس كلا الطرفين باتخاذ تدابير فورية وحاسمة لإيقاف أنشطة الجماعات المسلحة، ومن بينها استمرار زرع الألغام، ولتهئية مناخ من الثقة يسمح للاجئين والمشردين بالعودة. ويطلب المجلس أيضا كلا الطرفين بأن يكفلا فصل القوات فضلا تماما بدءا من خط وقف إطلاق النار، وفقا لبروتوكول وقف إطلاق النار الموقع في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٨، وأن يقوموا دون إبطاء بإنشاء آلية تحقيق مشتركة.

ويرحب المجلس بالمساهمة المستمرة التي تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، من أجل تحقيق استقرار الحالة في منطقة التراع، ويلاحظ أن علاقة العمل بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية ما زالت حسنة.

ويؤكد المجلس من جديد على ما يوليه من أهمية لأمن البعثة وجميع الموظفين الدوليين، ويذكر بالتزامات كلا الطرفين في هذا الصدد. ويرحب المجلس بالخطوات المتخذة لتعزيز عمليات البعثة وأمنها.

ويؤيد المجلس بقوة الجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي بمساعدة الاتحاد الروسي بوصفة طرفا تيسيريا، وكذلك بمساعدة مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لمنع الأعمال العدائية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التوصل إلى تسوية.

المقرر المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (الجلسة

٤٠٢٩): القرار ١٢٥٥ (١٩٩٩)

في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، وعملا بقرار مجلس الأمن

١٢٢٥ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس تقريرا عن

(٦٩) S/1999/805.

(٧٠) S/1999/832.

(٧١) S/1999/801 و S/1999/813 و S/1999/814.

القرارات المبدئية التي أُعتمدت في المؤتمرات التي عقدها الرابطة مؤخرا. وللأسف، يعيق الجانب الأبخازي تنفيذ تلك القرارات، مما يجعل حفظة السلام التابعون للرابطة يبقون في منطقة الصراع بولاية انتهت مدتها. وأخيرا، أعرب عن أسف بلده لأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال تسوية الصراع لا يزال متعثرا. وقال إنه ينبغي لمجلس الأمن أن يشدد على أهمية القرار الذي اتخذ في اجتماع أوسلو الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي يوفر أحكاما رئيسية فيما يتعلق بالتسوية السياسية الشاملة للصراع في أبخازيا، ويشكل برنامجا لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا<sup>(٧٣)</sup>.

وأعرب ممثل الاتحاد الروسي عن القلق إزاء عدم تحقيق تقدم بشأن الجوانب الأساسية للتسوية وقال إن عودة اللاجئين والمشردين إلى منطقة غالي تظل من أكثر المسائل حدة. وشدد على أهمية أن تدلل الأطراف على تصميمها اللازم وتوقع على الوثيقة التي سبق أن وافقت عليها، مما يفسح الطريق أمام حسم المسائل الأخرى المتعلقة بالتسوية. وقال إن التعاون بين الأمم المتحدة ورابطة الدول المستقلة يجرى حصرا بالاستناد إلى الفصل الثامن من الميثاق، والأنشطة التي تضطلع بها قوات حفظ السلام المشتركة تدعمها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي رحبت مرارا وتكرارا بالمساهمة الهامة التي تقدمها تلك الأنشطة في المساعدة على تحقيق استقرار الحالة في منطقة الصراع. وأشار إلى أن وفد بلده وإن كان يولي أهمية كبيرة لمسألة الأمن في منطقة الصراع الجورجي - الأبخازي، فقد تحسنت الحالة في المنطقة وإن كانت لا تزال هشة. وأبلغ الممثل المجلس بأن بلده قد اتخذ خطوات لتحسين فعالية قوة حفظ السلام

(٧٣) S/PV.4029، الصفحات ٢ إلى ٥.

موجهة إلى الأمين العام من ممثل جورجيا، يحيل بها عددا من الوثائق والبيانات المتصلة بالحالة في أبخازيا<sup>(٧٢)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، قال وزير خارجية جورجيا إن عملية السلام متوقفة وليس هناك، بالرغم من ما يبذله بلده من جهود مشتركة، تقدم ملموس في طريق المفاوضات التي يمكن أن تخرج تلك العملية من المأزق الحالي. وقال إن الوقت قد حان للمجلس ليعين بوضوح عدم مقبولية استمرار هذا الركود وأن يحث الجانب الأبخازي بقوة على اتخاذ إجراءات بناءة. وأكد أنه ينبغي للمجلس أن يشير مرة أخرى إلى قرارات مؤتمر القمة اللذين عقدهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في كل من بودابست ولشبونة، وأن يؤكد أن إعاقاة عودة اللاجئين والمشردين ليست سوى استمرار لسياسة التطهير العرقي. وسيؤدي ذلك الحكم إلى إجراءات ملائمة من جانب المجلس بما يتفق مع روح ميثاق الأمم المتحدة وروحه. وقال أيضا إن قرار السلطات الأبخازية إجراء "ما يسمى انتخابات رئاسية" في خريف عام ١٩٩٩ هو محاولة أخرى لإقرار التغييرات الديموغرافية الناتجة عن الصراع، وأعرب عن اعتقاده بأن المجلس يجب أن يدين بشدة اعتزام الجانب الأبخازي إجراء "انتخابات" من هذا القبيل، وأن يعلن عدم شرعيتها، وأن يحذر السلطات الأبخازية من أن هذه الإجراءات قد تضر جدوا بعملية السلام. وأكد مجددا تأييد جورجيا لفكرة إنشاء وحدة للحماية الذاتية في منطقة الصراع وقال إن مجلس الأمن ينبغي له أن يطلب إلى الأمين العام استئناف المشاورات بشأن المقترح الوارد في تقريره المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨. وشدد أيضا على أن مستقبل عملية حفظ السلام التي تقوم بها رابطة الدول المستقلة يظل أيضا مشكلة، وأن جورجيا ترى أن عملية حفظ السلام تلك لن تصبح قادرة تماما على العمل قبل تنفيذ

(٧٢) S/1999/809.

التابعة لرابطة الدول المستقلة بغية ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة الدوليين<sup>(٧٤)</sup>.

وأدى العديد من المتكلمين ببيانات أعادوا فيها التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية قائمة على أساس سلامة جورجيا الإقليمية. وأعربوا عن القلق إزاء حالة اللاجئين ودعوا الطرفين إلى التوصل إلى اتفاق يتسم بالمصداقية. وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، ناشد بعض المتكلمين كلا الجانبين العمل على منع وقوع المزيد من الحوادث. وقال ممثل الأرجنتين وفرنسا إنه يجب اعتبار الانتخابات المقررة في أبخازيا عملا غير مشروع<sup>(٧٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٥٥ (١٩٩٩) وفي ما يلي نصه:

#### إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته ذات الصلة، وبخاصة القرار ١٢٢٥ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وبيان رئيسه المؤرخ ٧ أيار/مايو ١٩٩٩،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩،

إذ يحيط علما بالرسالة المؤرخة ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جورجيا،

وإذ يؤكد أنه رغم التطورات الإيجابية بشأن بعض القضايا يعتبر عدم إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتسوية الشاملة للتراع في أبخازيا، جورجيا، غير مقبول،

وإذ يساوره بالغ القلق لاستمرار الحالة المتفجرة في منطقة التراع، ويرحب، في هذا الصدد بالمساهمات الهامة التي ما برحت تقدمها بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوات حفظ السلام

(٧٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

(٧٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦ (المانيا)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٩ (الصين)؛ والصفحتان ٩ و ١٠ (الأرجنتين).

الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في تعزيز الاستقرار في منطقة التراع، ويلاحظ أن علاقة العمل بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية كانت علاقة جيدة على جميع المستويات، ويؤكد أهمية استمرار وزيادة التعاون والتنسيق الوثيقين بينهما في أداء ولايتهما،

وإذ يشير إلى استنتاجات مؤتمر قمة لشبونة الذي عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة أن يحترم الطرفان على نحو تام حقوق الإنسان، وإذ يعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد سبل لتحسين مراعاتهما لها باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من العمل صوب تحقيق تسوية سياسية شاملة،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩؛

٢ - يطالب طرفي النزاع بتعميق وتوسيع نطاق التزامهما بعملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة ومواصلة مد نطاق حوارهما واتصالهما على جميع المستويات وإبداء الإرادة اللازمة لتحقيق نتائج هامة بشأن المسائل الرئيسية في المفاوضات دون إبطاء؛

٣ - يؤيد بشدة الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وممثله الخاص بمساعدة الاتحاد الروسي، بوصفه طرفا تيسيريا، وكذلك مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز استقرار الحالة وتقديم زخم جديد للمفاوضات في إطار عملية السلام التي ترعاها الأمم المتحدة من أجل تحقيق تسوية سياسية شاملة، ويشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص المتقاعد للأمين العام، السيد ليفيو بوتنا، في الاضطلاع بولايته؛

٤ - يشدد، في هذا السياق، على أن استعداد المجتمع الدولي لمساعدة الطرفين وقدرته على ذلك يتوقفان على وجود الإرادة السياسية لديهما لحل النزاع من خلال الحوار والتوفيق والعمل بحسن نية على التنفيذ الفوري للتدابير الملموسة تجاه تحقيق تسوية سياسية شاملة للتراع؛

٥ - يؤكد على ضرورة توصل الطرفين إلى تسوية سياسية شاملة في وقت مبكر تتضمن تسوية للمركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا، تحترم تماما سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، ويؤيد اعتزام الأمين العام وممثله الخاص أن يواصل، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الروسي، بوصفه الطرف التيسيري، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة أصدقاء الأمين العام، تقديم مقترحات بشأن توزيع الصلاحيات الدستورية بين تيبليسي وسوخومي لكي ينظر الطرفان فيها كجزء من التسوية الشاملة؛

في حالة حدوث أي تغييرات في الولاية أو في تواجد قوة حفظ السلام  
الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

١٣ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة إبقاء المجلس على  
علم بصفة منتظمة وتقديم تقرير بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا  
القرار عن الحالة في أبخازيا، جورجيا؛

١٤ - يعرب عن اعتزاه إجراء استعراض كامل للعملية  
في نهاية ولايتها الحالية، على ضوء الخطوات التي يتخذها الطرفان من  
أجل التوصل إلى تسوية شاملة؛

١٥ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.

### المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٦٥): بيان من الرئيس

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وعملا بقرار  
مجلس الأمن ١٢٥٥ (١٩٩٩)، قدم الأمين العام إلى المجلس  
تقريراً عن الحالة في أبخازيا وآخر من استجد من معلومات  
عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا<sup>(٧٦)</sup>. ورحب الأمين  
العام في تقريره بتسريع الاتصالات الثنائية بين الجانبين على  
جميع المستويات بين الجانب الجورجي والجانب الأبخازي.  
وأكد مجدداً أن هناك حاجة إلى أن يتخذ الطرف الجورجي  
والطرف الأبخازي الخطوة الملموسة الأولى نحو عودة جميع  
اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وفي حين أن الوضع  
الأمني قد تحسن قليلاً في قطاعي غالي وزوغديدي وأن عدد  
الحوادث قد انخفض، فإن حادثة أخذ الرهائن التي وقعت في  
١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ قد بينت من جديد  
خطورة الظروف التي تعمل في ظلها بعثة مراقبي الأمم  
المتحدة في جورجيا. وشدد على أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة  
في جورجيا تقوم بشكل مستمر باستعراض ترتيباتها الأمنية  
كي تكفل لموظفيها أعلى مستوى ممكن من الأمن.

وفي الجلسة ٤٠٦٥، المعقودة في ١٢ تشرين  
الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتعاهم الذي كان قد تم التوصل

(٧٦) S/1999/1087.

٦ - يرى أن إجراء الانتخابات على نحو مبتدع في  
أبخازيا، جورجيا، غير مقبول وغير مشروع؛

٧ - يعرب عن قلقه المستمر إزاء حالة اللاجئين  
والمشردين الناجمة بصفة خاصة عن الأعمال القتالية التي دارت في  
أيار/مايو ١٩٩٨، ويؤكد من جديد عدم مقبولية التغييرات الديمغرافية  
الناجحة عن النزاع والحق الأساسي لجميع اللاجئين والمشردين  
المتضررين بالنزاع في العودة إلى ديارهم في ظروف آمنة وفقاً للقانون  
الدولي وطبقاً لما نص عليه الاتفاق الرباعي المتعلق بالعودة الطوعية  
للاجئين والمشردين والمؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ويهيب بالطرفين  
أن يعالجا هذه المسألة على وجه الاستعجال بالاتفاق على تدابير فعالة  
لضمان أمن أولئك الذين يمارسون حقهم غير المشروط في العودة إلى  
ديارهم وتنفيذ تلك التدابير؛

٨ - يرحب، في هذا الصدد، بالجهود التي يبذلها الممثل  
الخاص للأمين لكسي يسسر، كخطوة أولى، العودة الآمنة للاجئين  
والمشردين إلى منطقة غالي، ويشدد، في هذا الصدد، على أنه لا يمكن  
كفالة العودة النهائية للاجئين دون أن يسفر الحوار الثنائي بين الطرفين  
عن نتائج ملموسة توفر ما يلزم من أمن وضمائن قانونية؛

٩ - يحيط علماً مع التقدير بالاتفاقات التي تم التوصل  
إليها في الاجتماعين المعقودين من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر  
١٩٩٨ ومن ٧ إلى ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩، اللذين استضافتهما  
حكومتا اليونان وتركيا على التوالي، والتي تهدف إلى بناء الثقة  
وتحسين الأمن وتنمية التعاون، ويهيب بالطرفين تعزيز جهودهما من  
أجل تنفيذ تلك القرارات بطريقة فعالة وشاملة، لا سيما في الاجتماع  
المرتقب عقده في يالتا بدعوة من حكومة أوكرانيا؛

١٠ - يطلب الطرفين بالتقيد التام باتفاق وقف إطلاق  
النار والفصل بين القوات الموقع في موسكو في ١٤ أيار/مايو  
١٩٩٤، ويحيط علماً مع التقدير، في هذا السياق، بالتقدم الهام الذي  
أفيد عن إحرازه صوب إقامة آلية للتحقيق في انتهاكات الاتفاق،  
فضلاً عن القدر الكبير من ضبط النفس الذي تحلى به الطرفان على  
طول خط الفصل بين القوات؛

١١ - يدين الأنشطة التي تستمر في القيام بها الجماعات  
المسلحة، والتي تعرّض السكان المدنيين للخطر، وتعوق أعمال  
المنظمات الإنسانية وتعطل بشكل خطير تطبيع الحالة في منطقة غالي،  
ويكرر تأكيد قلقه بشأن أمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا،  
ويرحب بتنفيذ تدابير في هذا الصدد ويطلب إلى الأمين العام إبقاء  
مسألة أمن البعثة قيد الاستعراض المستمر؛

١٢ - يقرر تمديد ولاية البعثة لفترة جديدة تنتهي في  
٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، رهنا باستعراض المجلس لولاية البعثة

ويكرر مجلس الأمن مطالبته لطرفي النزاع بأن يوسعا ويعمقا التزامهما بعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة، ولا سيما باستئناف الاجتماعات المنتظمة لمجلس التنسيق وأفرقة العاملة، وهو يتفق مع الأمين العام على ضرورة استمرارهما في الاجتماع بصفة منتظمة بصرف النظر عن قيود السياسة الداخلية. ويهيب المجلس بالطرفين أن يقوموا في المستقبل القريب جدا بإقرار واتخاذ أولى الخطوات العملية نحو عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى أبخازيا، جورجيا، في ظروف تكفل لهم السلامة والأمن والكرامة. ويود المجلس أن يذكر الطرفين بأن هذا الأمر من شأنه أن يمكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من تقديم مساعدة مادية كبيرة. ويكرر المجلس رأيه القائل بعدم مقبولية أي عمل تقوم به الزعامة الأبخازية بصورة مخالفة لمبدأي سيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية.

ويلاحظ المجلس بارتياح أن الحالة الأمنية قد تحسنت تحسنا طفيفا، ولا سيما بصدد تخفيف حدة التوتر على امتداد خط الفصل بين القوات، ولكنه يلاحظ استمرار الحالة الأمنية الحرجة المحيطة بأفراد الأمم المتحدة. ويكرر المجلس الإعراب عن إدانته لأخذ سبعة من أفراد الأمم المتحدة رهائن في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ويرحب بإطلاق سراح الرهائن، ويشدد على ضرورة محاكمة مرتكبي هذا الفعل غير المقبول. ويرحب المجلس بمداومة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا على استعراض ترتيباتها الأمنية لتكفل أرفع مستوى أمني ممكن لموظفيها.

ويشيد المجلس بالسيد ليفيو بوتو تقديرا لعمله القيم أثناء شغله وظيفته الممثل الخاص للأمين العام. ويرحب المجلس بالمساهمات الهامة التي تواصل البعثة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة تقديمها لتثبيت الحالة في منطقة النزاع، ويلاحظ أن صلة العمل بين البعثة وقوة حفظ السلام الجماعية جيدة على جميع الأصعدة، ويشدد على أهمية استمرار وزيادة التعاون والتنسيق الوثيقين بين البعثة والقوة خلال أداء كل منهما لولايتها.

إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس تقرير الأمين العام في جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (سلوفينيا)، بموافقة المجلس، ممثل جورجيا، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له حق التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس<sup>(٧٧)</sup>:

نظر المجلس في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ فيما يتعلق بالحالة في أبخازيا، جورجيا.

ويشيد المجلس بترحيبه الحار بتعيين السيد ديتير بودن ممثلا خاصا مقيما للأمين العام، ويأمل أن يعتبر الطرفان هذه الآونة مناسبة لتجديد قوة الدفع من أجل البحث عن تسوية سلمية.

ويرحب المجلس بتسريع الاتصالات الثنائية على جميع الأصعدة بين الجانبين الجورجي والأبخازي ويهيب بمواصلة التوسع في اتصالاتهما.

ويلاحظ مجلس الأمن بقلق شديد أنه على الرغم من التطورات الإيجابية المتعلقة ببعض المسائل لم يحرز تقدم بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالتسوية، لا سيما المسألة الرئيسية المتعلقة بمركز أبخازيا، جورجيا. ولذا، يؤيد المجلس بشدة اعتزام الممثل الخاص أن يقدم في أقرب وقت ممكن مقترحات إضافية إلى الجانبين بشأن توزيع الاختصاصات الدستورية بين تبيليسي وسوخومي، كجزء من تسوية شاملة، مع الاحترام التام لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية في نطاق حدودها المعترف بها دوليا، والعمل في تعاون وثيق مع الاتحاد الروسي، بصفته ميسرا، ومع مجموعة أصدقاء الأمين العام ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

(٧٧) S/PRST/1999/30